أضواء على اشتقاق الاسم

وأهم تعريفاته

إعداد

د / شريفة زيادة البغدادىَ

المدرس بقسم اللغويات بالكلية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حمداً لمن بيده زمام الأمور يُصرفها على النحو الـــذى يريـــده فهـــو الفعال لما يريد إذا أراد أمراً فإنما يقول له كن فيكون . سبحانه قـــد بـــرئ كلامه من اللفظ والحرف ، وتقدَّست أسماؤه ، وجلَّت صفاته . وكانت أفعالُه عيونُ الحكمة.

وصلاة وسلاماً على النبىِّ العربىِّ الأمىِّ أفصح من نطق بالضاد محمد عبده ورسوله وعلى آلهِ وإخوانه من الرسل والأنبياء ، مصـــابيح الهـــدى وأعلام النجاة ، ومن نحا نحوهم واقتدى بهديهم .

وبعد ،،،

فإن اللغة العربية هى لغة القرآن الخالدة ، وقـــد تكفـــل الله – عـــزّ اسمه – بحفظ لغة القرآن الكريم حينما قال فى محكم التنزيل : ﴿ إِنَّا نَحْـــنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) .

وانطلاقاً من أن هذه اللغة كلمات تراصَّتْ إلى جوار بعضها الـــبعض وتشكَّل منها النسيج اللغوى ، وتكونت هذه الكلمات من الأسماء والأفعـــال والحروف .

وكان الاسم (أحد أقسام الكلمة) هو أكثرها شيوعاً فى مفردات اللغة وجدت أنَّ الاسم يستحق الدراسة والبحث وذلك من خلال إثـــارة الخـــلاف القائم بين النحاة فى اشتقاقه وفى أهم تعريفاته الاصطلاحية .

---

(١) سورة الحجر : الآية رقم ٩ .

وذلك من خلال : مقدمة ومبحث تمهيدى ، وفصلين تلتها الخاتمة ، ثم ثبت للمصادر والمراجع ، وأخيراً فهرس للموضوعات .

فأما عن المقدمة : فقد بينت فيها أسباب اختيارى للموضوع ، وخطتى التى سرت عليها ، والمنهج الذى اتبعته فى سبيل إعداده .

وأما عن المبحث التمهيدى فقد جاء تحت عنوان : (من أقسام الكلمة الفعل والحرف وأهم ما يتعلق بهما من أحكام) وقد تناولته فى ثلاثة مطالب وهى :

المطلب الأول : تعريف الكلمة وأقسامها .

المطلب الثانى : الفعل وأهم ما يتعلق به من أحكام .

المطلب الثالث : الحرف وأهم ما يتعلق به من أحكام .

ثم جاء بعد ذلك الفصلان الرئيسيان وقد انصبت الدراسة فيهما على الخلاف بين النحاة فى اشتقاق الأسم وأهم تعريفاته الاصطلاحية ، وقد جاء على النحو التالى .

الفصل الأول : الاسم اشتقاقه وتعريفه اللغوى وأمور خاصة به ،وذلك فى مبحثين .

المبحث الأول : الخلاف فى اشتقاق الاسم .

المبحث الثانى : تعريف الاسم فى اللغة ، وسبب تسميته ، وعلة تقديمه ، وعلاماته ، واللغات الواردة فيه ، وقد تناولته فى مطلبين .

المطلب الأول : الاسم فى اللغة ، وسبب تسميته ، وعلة تقديمه .

المطلب الثانى : علامات الاسم ، واللغات الواردة فيه .

الفصل الثانى : أهم التعريفات الاصطلاحية للاسم وما وُجِّه إليها من انتقادات وقد تناولت من خلال مبحثين .

المبحث الأول : الاسم عند سيبويه ومن حذا حذوه .

المبحث الثانى : الاسم اصطلاحاً بعد سيبويه ، وقد تحدثت عنه عند كل من: معاذ الهرك ، والكسائىّ ، والفرّاء ، والخفش ، وهشام الكوفىّ، والرياشىّ ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن كيسْان، والأنبارىّ ، والزجاجىّ ، والزَّجَّاج ، والرمانى ، وابن فارس، والمجاشعىّ ، والزمخشرىّ ، وابن الشجرى ، وابن الحاجب، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبى حيان ، والفاكهىّ .

موضحة الأسس المنهجية التى قامت عليها تعريفات هؤلاء النحاة .

ثم جاء بعد ذلك الخاتمة ، وقد ضمنتها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث .

ثم أردفت الخاتمة ثبيت المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى سبيل إعداد هذا البحث وقد رتبتها تبعاً لترتيب فنونها ترتيباً ألفا بائياً .

ثم جاء أخيراً فهرس الموضوع ، وقد نبهت فيه الموضوعات التى تم دراستها وأرقام الصفحات التى ورد فيها .

وقد وضعت عنواناً للبحث وهو : (أضواء على اشتقاق الاسم وأهـم تعريفاته) .

هذا وقد كان منهجى فى إعداد هذا البحث كالتالى :

أولاً : قمت بجمع المادة العلمية الخاصة بهذا الموضوع .

ثانياً : رتبت هذه المادة العلمية ترتيباً تطابقياً مع الخطة التى سرت عليهـا لإعداده .

ثالثاً : قمت بالدراسة المتأنية بعد أن قسمت هذا البحث على النحو السابق.

رابعاً : فى أثناء هذه الدراسة أذكر أراء العلماء ، وأرجـح مـا يسـتحق الترجيح وأتعرض بالنقد لما يستحق النقد .

خامساً : التزمت فى بحثى هذا بما يلى :

(أ) تخريج الآيات القرآنية الواردة فى ثنايا الدراسة ، والتنبيه على اسم السورة وعلى أنها آية أو أكثر من آية أو جزء آية .

(ب) تخريج الحديث النبوى من مصادره الصحيحة .

(ج) تخريج الشاهد الشعرى مع النص على بحره وقائله .

(د) تخريج الأعلام من كتب التراجم المتنوعة .

سادساً : أذكر الخاتمة بعد الانتهاء من الدراسة وفيها أذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج فى هذا البحث .

سابعاً : أذكر المصادر المتنوعة التى اعتمدت عليها وعلى رأسها القـــرآن الكريم .

ثامناً : أذكر الموضوعات التى تناولتها فى البحث وأرقام الصـــفحات التـــى ورد فيها وذلك من خلال فهرس الموضوعات .

وبعد :

فإننى أحمد الله – تعالى – الذى وفقنى وأرشـــدنى إلـــى الصـــواب ، وأسأله أن يجنبنى الذَّلَل فى القول والعمل ، إنه ولىُّ ذلك وهو القادر عليه .

د/ شريفة زيادة البغدادى

المبحث التمهيدى

من أقسام الكلمة الفعل والحرف

وأهم ما يتعلق بهما من أحكام

توطئة :

لما كان الفعل والحرف هما نظيرى الاسم فيما اقتضته القسمة العقلية، وكن جميعاً أقساماً للكلمة ، كان من اللازم التمهيدُ للحديث عن الاسم بالحديث عن الكلمة من حيث تعريفها وأقسامها ، ثم نتحدث عن نظيرى الاسم (الفعل والحرف) من حيث أهم ما يتعلق بهما من أحكام .

وبناءٍ على ذلك تدور الدراسة التالية .

المطلب الأول : تعريف الكلمة وأقسامها .

المطلب الثانى : الفعل وأهم ما يتعلق من أحكام .

المطلب الثالث : الحرف وأهم ما يتعلق به من أحكام .

وإليك الحديث عن هذه المطالب بالتفصيل فيما يلى :

المطلب الأول

تعريف الكلمة وأقسامها

(أ) تعريف الكلمة :

يقول الفيروزآبادى ([1]) : " الكلمة اللفظة والجمع كلمٌ ([2]) . قال الأزهرى : " الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء وتقع على لفظة مؤلفةٍ من جماعة حروف ذوات معنى ، وتقع على قصيدة بكمالها ، وخطبةٍ بأسرها " ([3]) .

والكلمة : لفظ مستقلٌ دالٌ بالوضع على معنىً مفردٍ تحقيقاً أو تقديراً([4]) إذاً فالكلمة عند الزمخشرى كما فهما ابن يعيش هى ما توافر فيها شروط ثلاثة : الصوت ، وقصد المعنى (أو الوضع) ، ثم الاستقلال بدلالة محددة ([5]) .

وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام وذلك على سبيل المجاز المرسل ، يقول ابن هشام : " تسميتهم الكلام " كلمة " مجاز مرسل من باب تسميته

([1]) الفيروزآبادى : محمد بن يعقوب محمد بن إبراهيم الشيرازى الفيروزآبادى ، ولد سنة تسع وعشرين ، وله من التصانيف : القاموس المحيط فى اللغة . وتوفى سنة عشرة وثمانمائة ، ينظر فى ترجمته : بغية الوعاة ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

([2]) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى ٣٧٧/٤ .

([3]) معجم تهذيب اللغة للأزهرى ٢٦٤/١٠ ، ٢٦٥ مادة (ك . ل . م) .

([4]) شرح المفصل لابن يعيش ١٨/١ .

([5]) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ت د. حلمى خليل ص ٢٢ .

الشئ باسم بعضه كتسمية القصيدة قافيه " (١) وهو مجازُ مهمل " فى عُرْف النحاة(٢) .

نحو : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ (٣) ، قال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ (٤) أى : لا إله إلا الله ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىَ كَلَمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾ (٥) ومثل الآية الكريمة قوله - عليه الصلاة والسلام - : أصدقُ كلمةً قالها شاعرُ كلمة لبيدِ بن ربيعة : (٦)

﴿أَلاَ كُلُّ شئ مَا خَلا اللَّه بَاطلُ ﴾ (٧) .

---

(١) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٥٦٢ رقم ٥٢ .

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٦٩/١ .

(٣) سورة المؤمنون من الآية رقم ١٠٠ ، وينظر أوضح المالك ألفية ابن مالك لابن هشام ١٤/١ .

(٤) سورة التوبة من الآية رقم ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران من الاية رقم ٦٤ ، وينظر همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ١٩١/١ .

(٦) يقصد من قوله

أَلاَ كُلُّ شئ مَا خَلا اللَّــه بَاطــلُ ... وكل نعيم لا محالــة زائــلْ

والبيت فى ديوان ص ١٣٢ من بحر الطويل من قصيدة يرثى فيها النعمان بن المنذر، وهو شاهد لعديد من مصادر النحو ومنها : تلخيص الشواهد ص ٥٣ ومعنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ١٥٣/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٥٠/١، وشرح الأشمونى ٦٨/١ رقم(٣) بصدره وحاشية الصبان بشرح الأشمونى ٧٠/١ وغيرها.

(٧) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المالك للشيخ محمد الدين عبد الحميد ١٤/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه٤٧١/٢ رقم ٢٨٤١ ، كتاب مناقب الأنصار- باب أيام الجاهلية وتكملته : (وكاد أمية ابن أبى الصلت أن يسلم) ، وأخرجه ابن ماجة فى سننه ٣٥٢/٣ رقم ٣٨٤١ كتاب الأدب - باب السفر .

ب) أقسام الكلمة : تنقسم الكلمة ثلاثة أقسام ([1]) : الاسم والفعل والحرف يقول عنها الزمخشرى : وهى جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل، والحرف ([2]) .

الاسم كـ (رجل) والفعل كـ (ضرب) ، والحرف كـ (قد) ([3]) ، أجمع على ذلك من يُعتد بقوله ([4]) هذا عن أقسام الكلمة ، فأما عن علة هى القسمة فيقول ابن الخشَّاب ([5]) : " لأن العبارات دوالُ على المعانى تحتها والمعانى تنقسم ثلاثة أقسام : فوجب أن يكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ، ولا أكثر ، والمعانى : ذات وهى الاسم يخبس عنها ، وخبر عن تلك الذات وهو الفعل ، وواسطة بينهما إما لإثبات الخبر للمخبر عنه ،أو لنفسه، أو لغير ذلك من المعانى وهو الحرف ([6]) .

ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى فى النفس شئ لا يمكن التعبير عنه([7]).

([1]) تقول د/ يسرية محمد " وقد خالف أبو جعفر بن صابر الجمهور ، إذ جعل اسم الفعل قسماً رابعاً " ينظر شرح أنموذج الزمخشرى ١/٥١ .

([2]) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨ ، وينظر شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى ، ص ٥ .

([3]) شرح الأنموذج فى النحو ص ٥ بتصرف .

([4]) شرح شذو الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ص ١٣ .

([5]) ابن الخشاب : عبد الله بن أحمد بن احمد بن عبد الله بن نصر الخشاب أبو محمد أبى الكرم، كان أعلم زمان بالنحو حتى يقال : إنه كان فى درجة أبى على الفارسى ، توفى فى عشية الجمعة سنة سبع وستين وخمسمائة . ينظر ترجمته : المستفاد من ذيل بغداد ص ٢٥٧ .

([6]) المرتجل لابن الخشاب ص٦ ، وينظر شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) لابن عصفور ١/٨٨ .

([7]) أسرار العربية للأنبارى ص ٤ .

ولم نجد قسماً رابعاً فحكمنا بأن الكلام ثلاثـــة (١) ، وجعلنـــاه أصـــلاً يرجع إليه ويعتمد عليه (٢) .

ويعلل ابن عصفور لذلك فيقول : " اللفظ الذى يكون جـــزء كـــلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدلّ ، وباطل ألا يدل على معنى أصـــلاً ، فإن ذلك عبثُ فإن دلّ فإما يدلّ على معنى فى نفسه ، أو فى غيره ، فإن دل على معنى فى غيره فهو حرف ، وإن دلّ على معنى فى نفسه فلا يخلو أن يتعرض ببنيته لزمان أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهـــو الفعـــل ، وإن لـــم يتعرض فهو الاسم " (٣) .

وإذا كانت القسمة العقلية منحصرَةًفى هذه الأقسام الثلاثـــة دلّ علـــى نفى قسم رابع ولا يختص انحصار الكلمة على الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذى دلّ على الانحصار عقلـــىٌ ، والأمـــور العقليـــة لا تختلـــف باختلاف اللغات (٤) .

وإلى القسمة الثلاثية للكلمة أشار الناظم بقوله :

(وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ) (٥)

---

(١) شرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ٣٤ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .
(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٨٨/١ ، وينظر همع الهوامع ٢٢/١ .
(٤) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٦٩/٣ ، وينظر التعريفات للجرجانى ص ١٤٧ .
(٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٥٩/١ .

المطلب الثانى

الفعل وأهم ما يتعلق به من أحكام

(أ) الفعل لغة واصطلاحاً :

أما عن الفعل لغة فقد جاء فى" اللسان " : الفعل كناية عن كل عملٍ متعددٍ ، أو غير متعددٍ فعل يفعل فَعْلاً وفِعْلاً ، فالاسم مكسور ، والمصدر مفتوح .. والاسم : الفعل والجمع : الفعَال مثل : قِدْح ، وقِدَاح ، وبِئْر وبئَارٌ (١) .

وأما عن الفعل اصطلاحاً فقد قال سيبوية : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من ألفاظ أحداث الأسماء " (٢) .

وقال ابن السراج : " الفعل ما دل على معنى وزمان " (٣) .

وقال ابن الخشاب : " لفظةٌ تدل على معنىً فى نفسها مقترن بزمان محصلٍ " (٤) .

وقال الأنبارى : " ما أسند إلى شئ ، ولم يُسند إليه شئ " (٥) .

---

(١) معجم لسان العرب لابن منظور ٢٥١/١١ مادة(ف . ع . ل) وينظر المصباح المنير ص ٤٧٨ مادة (ف . . ع . ل) .

(٢) الكتاب ١٢/١ .

(٣) الأصول لابن السراج ٣٨/١ .

(٤) المرتجل ص ١٤ .

(٥) أسرار العربية ص ١١ .

وقال ابن عصفور : " الفعل : ما دلَّ على معنى فى نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " (١) .

وقال السيوطى : " الفعل : ما دلَّ على معنى فى نفسه واقترن " (٢) .

(ب) تسميته وأقسامه :

أما عن تسميته فقد تساءل الأنبارى قائلاً " فإن قيل : لم سُمِّىَ الفعل فعلا؟ ثم أجاب قائلاً : " قيل : لأنه يدل على الفعل الحقيقى ، ألا ترى أنك إذا قلت " ضرب " دلَّ على نفس الضرب الذى هو الفعل فى الحقيقة ، فلما دلَّ عليه سُمِّى به ؛ لأنهم يسُمون الشئ بالشئ إذا كان منه بسبب ، وهو كثير فى كلامهم (٣) .

وسمّوه (فعلا) ولم يُسمُّوه " عملاً " لأن الفعل أعمُ من العمل (٤) .

وأما عن أقسام الفعل فيقول السيوطى : " الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين (٥) الأخفش (٦) فى قولهم . قسمان (٧) بإسقاط الأمر (٨) وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع (٩) .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٩٧/١ .
(٢) همع الهوامع ٢٢/١ ، وينظر التعريفات ص ١٤٧ .
(٣) أسرار العربية ص ١١ .
(٤) المرتجل ص ١٥ .
(٥) همع الهوامع ٣٠/١ .
(٦) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٤٤/١ .
(٧) همع الهوامع ٣٠/١ .
(٨) التصريح ٤٤/١ .
(٩) همع الهوامع ٣٠/١ .

وهى تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ، ومستقبلٍ ، وحالٍ : فأما الماضى المستقبل فلا خلاف فى زمنهما ، وأما الحال ففيه خلافٌ بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته ، والمنكرون له على قسمين : فنهم من أنكره وأنكر زمانه ، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه (١) .

يقول سيبويه فى معرض حديثه عن أنواع الفعل : " وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع " (٢) .

(ج) علامات الفعل :

للفعل علاماتٌ متعددةٌ تميزه عن نظيريه . هذه العلاقات منها ما هو لفظىٌ ، ومنها ما هو معنوىٌ وإليك الحديث بالتفصيل :

١- العلامات اللفظية : تختلف العلامات اللفظية باختلاف موقعها من الفعل. فقد تكون فى أوله ، وقد تكون فى تضاعيفه . وقد تكون فى أخره .

أولاً : العلامات التى ترد فى أول الفعل :

أن يَحْسُن دخول (قد) عليه كقولك : قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم ، وقد يقعد (٣) . وهى حرف إخبار . لأنها أبداً تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً(٤)

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١٢٧/١ .
(٢) الكتاب ١٢/١ .
(٣) المرتجل ص١٥ .
(٤) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ص ٣٩٢ بتصرف يسير .

تدخل على الماضى المتصرف (١) ، وعلى المضارع بشـــرط تجـــرده من الحازم ، والناصب ، وحرف التنفيس (٢) .

وهى علامة مشتركة تدخل تارةً على الماضى لإفادة تقريبه الحـــال ، وتارةً تدخل على المضارع لإفادة التحقيق (٣) .

وهى من الحروف الهوامل (٤) ، وإنما لم تعمل فى الفعل لأنها لمـــا لازمته صارت كأحد أجزائه (٥) وهى نقيض (ما) التى للنفى ، وليس مـــن الوجه الإبتداء بها إلا أن تكون جواباً لمتوقع ، وقوله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦) على هذا المعنى ؟ لأن القوم توقعوا علم حالهم عنـــد الله – تبارك اسمه – فقيل لهم : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٧) .

وهى تثبت المتوقع ، كما أن (لما) تنفيه ، وتدل على إثباته إذا دخلت على الماضى ، ولذلك تقربه من الحال (٨) .

---

(١) الرهان فى علوم القرآن للزركش ٤/٣٠٥ .
(٢) الكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية للأهدل ١/٣٧ ، ٣٨ .
(٣) البهان فى علوم القرآن ٤/٣٠٥ .
(٤) معانى الحروف للرمانى ص٩٨ .
(٥) السابق الصفحة نفسها بتصرف .
(٦) سورة المؤمنون الآية رقم ١ .
(٧) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس ص ٢٤٠ .
(٨) الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى ص ٧٣٥ ، وينظر الخبى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٢٥٥ .

ومنها : السين وسوف ، وهما حرفان إذا دخلا على المضارع أخلصاه للإسقبال ، وخلصاه من الشياع الذى كان يحتمله قبل دخولهما عليه (١) .

والسين من الحروف الهوامل : لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه ، ولو لا ذلك لوجب أن تعمل ؛ لأنها مختصة بالفعل ، ومعناها التنفيس ، وذلك كقولك : سأخرج ، وسأذهب ، فهى عدة وتنفيس كما قال سيبويه (٢) .

وسوف : من الحروف الهوامل ، وهى عدة وتنفيس وذلك قولك : سوفَ أخرج ، وسوف أطلق وهى مبينةُ على الفتح ، وفُتحت كراهيةً للخروج من الواو إلى الكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولم تعمل وهى مختصة بالفعل ؛ لأنها صارت كأحد أجزائه بمنزلة لام المعرفة فى الأسماء(٣).

ثانياً : العلامات التى ترد فى تضاعف الفعل :

والتى فى تضاعيفه كالتصريف نحو : ضرب ، وضارب . واضطرب، واستضرب ، وما أشبه ذلك (٤) .

وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ، وهى : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ، وفيها كلها خلاف (٥) .

---

(١) المرتجل ص ١٥ .
(٢) معانى الحروف ص ٤٢ ، ٤٣ .
(٣) السابق ص ١٠٩ .
(٤) شرح عيون الإعراب ص٣٨ .
(٥) أسرار العربية ص ١١ ، ١٢ .

ثالثاً : العلامات التى ترد فى أخر الفعل :

وهذه العلامات هى التى نص عليها ابن مالك فى ألفيتـــه دون بقيـــة أنواع العلاقات سواء أكانت لفظيةً أم معنويةً . وهى :

- تاء الفاعل : نحو قلتُ ، وقلتَ ، وقلتِ ([1]) ، متكلماً كان الفاعل كقمـــتُ بضم التاء ، أو مخاطباً نحو : تباركتَ لفتح التـــاء ، وأحســـنتِ بكســـر التاء ([2]) .

وقاما ، وقاموا ، وقمْن من ضمائر الفاعلين ، وإنما كانت هذه خاصة الفعل من حيث اتصاله بها ؛ لأنها فاعلةُ ، والفاعل يفتقـــر إليـــه الفعـــل ، والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل بحق الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به([3]) .

- تاء التأنيث : نحو : ضربتْ ، وقامتْ ، ونعمتْ ، وبئستْ ([4]) .

فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة ([5]) .

فإن دلَّت الكلمة على حدثٍ ماضٍ ، ولم تصلح لتـــاء التأنيـــث فهـــى اسم([6]).

([1]) شرح عيون الإعراب ص ٣٨ ، وينظر المرتجل ص١٨ .

([2]) التصريح ١/٤٠ .

([3]) المرتجل ص ١٧ ، ١٨ بتصرف .

([4]) شرح عيون الإعراب ص ٣٨ .

([5]) أوضح المسالك ١/٢٢ .

([6]) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١/١٥ ، ١٦ بتصرف .

وبهاتين العلامتين ردٌّ على من زعم حرفية ليس ، وعسى ، وبتـــاء التأنيث على من زعم اسمية نعم وبئس (١) .

- ياء المخاطبة : كقومى يا هندُ (٢) ، وكهذه الياء لا تكون إلاَّ فى الأفعال ، وهى ضمير الواحدة المخاطب كاذهبي ، واخرجى (٣) .

وبهذه العلامة ردُ على مَنْ قال كالزمخشرى إن : (هـــاتِ) بكســـر التاء، و (تعالَ) بفتح اللام اسما فعلين للأمر .

فهات بمعنى : ناول ، وتعال : بمعنى : أقبل ، والصحيح أنهما فعـــلا أمرٍ للمذكر ؛ لدلالتهما على الطلب ، وقبولهما ياء المخاطبة . تقول : هاتى بكسر التاء المخاطبة . تقول : هاتى بكسر التاء ، وتعالى بفتح اللام ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرها ، فالمحذوف من (هات) الياء ، كما فى (ارم) ، والمحذوف من (تعال) الألف ، كما فى (اخش) (٤) .

- نون التوكيد : شديدةً أو خفيفةً نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾ (٥) .

والذى ذكر المصنف هى الشديدة . وهى فرع عن الخفيفة ، فاستغنى عن الأصل بالفرع ، ولا تحتمل أن يريد الخفيفة ؛ لأنه إن خفَّفنا نون "أقْبِلَنَّ" انكسر البيت (٦) .

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٢ ، ٢٣ .
(٢) التصريح ١/٤١ .
(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١/٨٧ .
(٤) التصريح ١/٤١ .
(٥) سورة يوسف من الآية رقم ٣٢ ، وينظر أوضح المسالك ١/٢٢ .
(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١/٨٨ .

وإلى ما سبق من علامات للفعل أشار الناظم بقوله :

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَـا افْعَلِـى ... وَنُون أَقْبَلَنَّ فِعْـلُ يَنْجَلِـى (١)

٢- العلامات المعنوية :

والتى فى معناه كدلالته على الحدث والزمان : الماضى ، والمستقبل، والحاضر (٢) .

فالماضى : ما وقع وانقطع ، وحَسُن معه أمسِ ، وكان مبنيـاً علـى الفتح ما لم يمنع من فتحه مانعُ .

والمستقبل : ما لم يقع ، وحَسُن معه غدُ ، وكان مبنياً على السكون ، ما لم يمنع من سكونه مانع .

والمضارع : ما احتمل الحال والاستقبال ، وحَسُن معه الآنَة ، وغداً ، وكانت فى أوله الزوائد الأربع (٣) .

---

(١) السابق ص ٨٦ .

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٣٨ .

(٣) شرح جمل الزجاجى ١/١٢٩ ، ١٣٠ .

المطلب الثالث

الحرف وأهم ما يتعلق به من أحكام

(أ) الحرف لغةً واصطلاحاً :

الحرف لغة : جاء فى " مجمل اللغة " : " الحرف : الحد . يقال : حرف السيف : حده ، والحرف : الوجه . يقال : هم من أمرهم على حرفٍ واحدٍ أو على طريقةٍ واحدةٍ " (١) وجاء فى " لسان العرب " : الحرف من الهجاء : معروف واحد حروف التهجى . والحرف : الأداة التى تسمى الرابطة ؛ لأنها تربط الاسم بالاسم ، والفعل بالفعل كعن ، وعلى ونحوهما . قال الأزهرى : كل أداة بُنيتَ أداةً عارية فى الكلام لتفرقة المعانى واسمها حرف ... والحرف : القراءة التى تقرأ على أوجهٍ . والحرف فى الأصل : الطرف ، والجانب ، وبه سُمِّى الحرف من حروف الهجاء . وحرفا الرأس : شقَّاه . الجوهرى : وفى كل شئ طرفه ، وشفيره حدُّه ، ومنه : حرف الجبل، وهو أعلاه الممدود ... والحرف من الإبل : النجيبة الماضية التى أنفَها الأسفار " (٢) .

الحرف اصطلاحاً : يقول سيبويه فى معرض حديثه عن ذلك : " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو : ثم وسوف " (٣) .

وقال ابن الخشاب : " وحدُّه : أنه كلمة تجئ لمعنى فى غيرها من إثباتٍ أو نفيٍ ، أو غير ذلك من المعانى . وربما قالوا : الحرف : ما جاء

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس ٢٢٦/١ مادة (ح.ر.ف) .
(٢) معجم لسان العرب ٨٩٨٨/٤ مادة (ح.ر.ف) .
(٣) الكتاب ١٢/١ .

لمعنى ليس بمعنى اسمٍ ولا فعل ، وربما قيل أيضاً : الحرف : ما لـم يكِـن أحد جزءى الجملة ، وجزءا الجملة ركناها ، وهما الخبر والمخبر عنه(١) .

وقال الأنبارى : " ما جاء لمعنى فى غيره " (٢) ، وقال السـيوطى : " الحرف مادلَّ على معنىً فى غيره " (٣) .

وإلى الحرف أشار الناظم بقوله :

سِواهُمَا الْحَرْ كَهَلْ وفِـىْ وبَـلْ ..... (٤)

ب) تسميته وأقسامه :

أما عن تسميته فيقول ابن سنان الخفاجى (٥) : " سـميت الحـروف حروفاً ؛ لأن الحرف حد منقطع الصوت ، وقيل : إنها سميت بـذلك لأنهـا جهاتٍ للكلام ونواحٍ . كحروف الشئ : وجهاته " (٦) .

وقال أيضاً : " أما تسميه أهل العربية أدوات المعانى نحو : " مـن ، وقد " حروفاً ، فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك ؛ لأنها تأتى فى أول الكلام ،

---

(١) المرتجل ص٢٣ .
(٢) أسرار العربية ص ١٢ ، وينظر الجنى الدانى ص ٢٠ .
(٣) همع الهوامع ٢٢/١ ، وينظر التعريفات ص ٧٦ .
(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٩٠/١ .
(٥) ابن سنان الخفاجى : " أبو محمد بن عبد الله بن سعيد الحسن بن الحسين بن محمـد بـن الربيع الخفاجى ، وكان من تلاميذ المعرّى ، وتوفى سنة ٦٠٦هـ . ينظر فى ترجمته : وفيات الأعيان ٢٧٣/٥ ، وفوات الوفيات ٢٣٢/١ : ٢٣٥ .
(٦) سر الفصاحة لابن سنان ص١٥ .

وأخره ، فصارت كالحروف ، والحدود له ، وقال بعضهم : إنما سُميت حروف ، لانحرافها عن الأسماء والأفعال ([1]) .

وقال الأنبارى : " لأن الحرف فى اللغة : الطرف ، ومنه قال : حرف الجبل أى : طرفه ، فسُمى حرفاً ؛ لأنه يأتى فى طرف الكلامً ([2]) ، ألا ترى أنك تقول : قد مررت بزيد ، فتقع (الياء) طرفاً من زيد ، وتقع (قد) طرفاً من مررت ، وهكذا سائر الحروف ([3]) .

وقد علَّل ابن الخشَّاب بأن الحرف قد يكون وصلةً للاسم تارةً ، وللفعل أخرى ، فهو كالطرف لهما ([4]) .

ويجوز أن يكون من قولهم : فلان بكذا ، أى : يتعيش ويتصرف فلتصرف هذه الحروف ، وعملها فى الأسماء والأفعال سميت حروفاً .

ويجوز أن يكون من الإنحراف ، أى أنه انحرف عن الاسم والفعل ، وصار قسماً برأسه ([5]) .

وأما عن أقسامه فللحرف أقسامُ مختلفةُ باعتباراتٍ متعددةٍ . وإليك بيان ذلك فيما يلى :

١- <u>أقسام الحروف من حيث الإهمال والإعمال</u> :

تنقسم الحروف من حيث الإهمال والإعمال قسمين . يقول ابن الخَشَّاب: " والحرف ينقسم انقسامات : منها : انقسامه من طريق العمل

([1]) سر العضاصه ص ١٦ .

([2]) أسرار العربية ص ١٢ .

([3]) شرح عيون الإعراب ص ٤٣ .

([4]) ينظر المرتجل ص ٢٤ .

([5]) شرح عيون الإعراب ص ٤٣ .

والإهمال ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون عاملاً (١) ، وهو : كل حرف اختص بأحد القبيلين : الاسم أو الفعل ، فيعمل فيما اختص به ، كحروف الجر المختصة بالأسماء ، وكحروف الجزم المختصة بالأفعال ، أو يكون مهملاً (٢) ، فلا يعمل ، وذلك إذا كان متردداً فى الدخول على القبيلين الاسم والفعل ، يدخل على هذا تارةً وعلى هذا أخرى ، كحروف الاستفهام وما أشبهها . ألا ترى أنك تقول : هل قام زيدُ ؟ ، وهل زيدُ قائم ؟ . أو يكون عاملاً عند قوم على صفة مخصوصة ، ومهملاً عند غيرهم كـ (ما) النافية عند أهل الحجاز (٣) فإنها عاملةُ عند غيرهم عمل (ليس) ... وهى عند تميم(٤) ، وغيرهم من العرب خلا الحجازيين مهملةُ غير عاملةٍ " (٥) .

- ومنها : أقسام الحروف من حيث جهة الاختصاص :

تنقسم الحروف من حيث جهة الاختصاص إلى انقسامات متعددة وبيان ذلك كالتالى :

---

(١) الحرف العامل : " ما أثر فيما دخل عليه رفعاً ، أو جراً ، أو نصباً أو جزماً " ينظر الجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٧ .

(٢) الحرف المهمل : " غير المختص " ينظر السابق ص ١٢ .

(٣) الحجاز : " قال أبو بكر بن الأنبارى : فى الحجاز وجهان : يجوز أن يكون مأخوذاً من قول العرب : حجز الرجل بغيره يحجزه : إذا شدَّه شدّاً يُقيده ، ويقال للجبل ، ويجوز أن يكون سُمى حجازاً ؛ لأنه يحتجز بالجبال ، والحجاز : جبل ممتد حال بين الغور غور تهامة ونجد ، فكأنه منع كل واحدٍ منهما أن يختلط بالآخر " ينظر معجم البلدان ٢١٨/٢ .

(٤) تميم : " قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد ، وجبل شمر ، والدساتر النجدية تحوى عناصر من تميم ، ونظراً لتحدرها فقد انعدمت من بينها المميزات التى تميز الأفخاذ والعشائر " ينظر معجم قبائل العرب ١٢٥/١ .

(٥) المرتجل ص ٢٤ ، ٢٥ .

- منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئاً كـ (هل) حيث لم يكن فى حيزها فعلٌ فإنها لا تدخل على الاسم . تقول : (هل زيد أخوك ؟) ، بخلاف ما إذا كان فى حيزها فعل ، فتختص به إما صريحاً نحو: هل قام زيد ؟ ، وهل يقوم ؟ ، وإما تقديراً نحو : هل زيدٌ قام ؟ فزيدٌ : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور (١) .

وحق المشترك ألا يعمل ؛ لعدم اختصاص بأحدهما (٢) .

ومنها : ما يختص بالأسماء ، فيعمل فيها الجر كـ(فى) ، أو النصب، والرفع كـ(كان) وأخواتها (٣) .

وقد عمل ؛ لأنه لم يتنزل منزلة الجزء من الاسم ، لأن ما لازم شيئاً، ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً (٤) .

ومنها ما يختص بالأسماء ، ولا يعمل كـ (لام التعريف) (٥) ؛ لأنها تنزل من الاسم منزلة الجزء (٦) .

ومنها ما يختص بالأفعال ، فيعمل فيها الجزم كـ (لم) نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (٧) ، أو يعمل فيها النصب كـ (لن) نحو : ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ (٨) .

---

(١) التصريح ١/٤٣ .
(٢) الجنى الدانى ص ٢٧ بتصرف يسير .
(٣) التصريح ١/٤٣ .
(٤) الجنى الدانى ص ٢٦ بتصرف يسير .
(٥) التصريح ١/٤٣ .
(٦) الجنى الدانى ص ٢٦ بتصرف يسير .
(٧) سورة الإخلاص الآية رقم ٣ .
(٨) سورة الحج من الآية رقم ٣٤ ، وينظر التصريح ١/٤٣ .

وقد عملت هذه الحروف فى الفعل ؛ لأنها ليست كالجزء من الفعل([1]).

ومنها ما يختص بالأفعال ، ولا يعمل فيها كـ (قد ، والسين ، وسوف) ([2]) وقد تنزلت هذه الحروف من الفعل منزلة الجزء ؛ فلم تعمل ؛ لأن جزء الشئ لا يؤثر فيه ([3]) .

ومنها أقسام الحروف من طريق اللفظ صياغته :

وذلك أن منه ما هو على حرفٍ واحدٍ كباء الجر ، وواو العطف ، ويسمى أحادياً ، ومنه ما هو على حرفين كمَنْ ، وهل ، وقد ، وبل ، ويسمى ثنائياً ، ومنه ما هو على ثلاثة أحرف كإنَّ ، وثمَّ ، وسوف ويسمى ثلاثياً ، ومنه ما هو على أربعة أحرف نحو : حتَّى ، وإلاَّ ، وأمَّا ويسمى رباعياً ، ومنه ما هو على خمسة أحرف وهو : لكنّ ، وذلك نذر فيه .

ومنه : ما هو موقوف الآخر كمن ، وما ، ومنه ، ما هو محَّرك الآخر إماً بالفتح كثُمَّ ، وليت ، وإنَّ ، أو بالضم وهو : منذُ فى لغة من يجر بها ، أو بالكسر نحو : جيْر فى قول من يراها حرفاً إلى غير ذلك من خواصه ([4]) .

([1]) الجنى الدانى ص ٢٦ بتصرف .
([2]) التصريح ٤٣/١ .
([3]) الجنى الدانى ص ٢٦ بتصرف .
([4]) المرتجل ص ٢٥ .

(ج) علامات الحرف :

علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ، ولا شـــيئاً من علامات الأفعال (١) .

فالحرف ليس له علامة وجوديةُ (٢) ، ومن خواصه : أن يكون صفةً لغيره نحو : مررت برجل فى الدار ، ومن خواصه امتناع الأخبار عنه وبه، ومن خواصه : ألا يستقلَّ مع جزءٍ واحدٍ ، وإنما يستقلُّ مع جزئين فصاعداً، ومن خواصه : أنه يُحدث معنىً فى الاسم أو الفعل (٣) .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٨٩/١ ، وينظر التصريح ٤٣/١ .
(٢) همع الهوامع ٧٩/١ بتصرف .
(٣) شرح عيون الإعراب ص ٤٠ بتصرف .

الفصل الأول

الاسم اشتقاقه وتعريفه اللغوى وأمور خاصة به

المبحث الأول

الخلاف فى اشتقاق الاسم

من المعلوم أن فى اشتقاق الاسم خلافاً بين البصريين والكـــوفيين ، وأن لكلٍ منهما رأيه ، وأدلته على ما ذهب إليه ، وحول ذلك تدور الدراسة التالية:

مذهب البصريين:

يقول الحيدرة اليمنى ([1]) : " واشتقاقه عند البصريين من الســمو ، وهو العلو " ([2]) ، من سما يسمو إذا علا ([3]) ، ومنـــه سُـــميت الســـماء ؛ لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ([4]) .

فأما عن أصله فيقول ابن الخشاب : " أصله : (سِـــمْوٌ) كقِنـــو ، أو (سُمْوٌ) كعُضْو ([5]) ثم حذفوا لامه وهى الواو حذفاً ، وسكنوا أولـــه وهـــى

([1]) الحيدرة اليمنى : على بن سليمان بن أسعد إبراهيم بن على تميم الحارثىّ المـــدنىُ ، يلقـــب الميدرة اليمنى ، التميمى ، كان من أهل اليمن ، ومولد من بلاد بكيل من أعمالا ذمـــار ، ينظر ترجمته : معجم الأدباء ٢٤٣/١٣ وهدية العارفين ٧٠٣/١ .

([2]) كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى ١٧٢/١ .

([3])اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٤٦/١ ، وينظر شرح المفصل ٢٣/١ .

([4]) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنبارى ١٧/١ مسألة رقـــم (١) .

([5]) المرتجل ص ٦ .

السين ؛ ليعرضوه من الحذف الذى أجروه عليه اعتباطاً ، فاجتلبوا له همزة الوصل ليقع الابتداء بها ، فصار اللفظ اسماً (١) على وزن . (افع) (٢) .

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة (٣) ؛ لأن صاحبه يُعرف به (٤) ، والاسم : وسم على المسمى ، وعلامةُ يعرف بـــه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دلَّ على المسمى فصار كالوسم (٥) .

فأصله على هذا عندهم : (وَسْمٌ) (٦) ، إلا أنهم حذفوا الـــواو مـــن أوله، وعوضوا مكانها الهمزة ، فصار اسماً على وزن (اعل) ؛ لأنه قـــد حذف منه فاؤه التى هى الواو فى (وسم) (٧) .

فالمحذوف على المذهب الأول (اللام) وعلى الثـــانى (الفـــاء) (٨) والقول على كلا المذهبين : أنه لما كان علامةً على المسمى يعلوه ، ويـــدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والـــدينار ، والاســـم علـــى الأموال(٩) .

---

(١) المرتجل ص ٦، وينظر الإنصاف ١٨/١ .
(٢) أسرار العربية ص ٥ .
(٣) الإنصاف ١٧/١ ، وينظر المكل ١٧٢/١ .
(٤) شرح عيون الإعراب ص ٤١ .
(٥) الإنصاف ١٧/١ .
(٦) المرتجل ص ٦ .
(٧) أسرار العربية ص ٥ ، وينظر الإنصاف ٤٦/١ .
(٨) اللبان فى علل البناء والإعراب ٤٦/١ .
(٩) شرح المفصل ٢٣/١ .

أصح المذهبين :

يقول ابن بايشاد (١) : " والصحيح هو الأول " (٢) ، وقال الحيدرة : "والأول أصح القولين " (٣) ، وقال الأنبارى : " والصحيح ما ذهب إليه البصريون " (٤) .

رد البصريين على ما ذهب إليه الكوفيون :

بدايةً يقول ابن الخشاب عن مذهب الكوفيين : " والذى ذهبوا إليه صحيح من طريق المعنى ، فاسد بمقاييس اللفظ " (٥) .

أوجه فساد مذهب الكوفيين من جهة اللفظ كما نص عليها البصريون :

الوجه الأول : أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه دخلته همزة الوصل، وإنما تدخل الهاء نحو : عدة وزنة (٦) ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التى هى الواو من (بَنَوٌ) عوضوا عنها الهمزة فى أوله ، كما لا يوجد فى كلامهم ما حُذف لامه وعُوض بالهاء فى آخره ، فلما حذفوا فى أول اسمه همزة

---

(١) ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوى المصرى ، العلامة المشهور ، المذكور أصله من العراق ، وسارت تصانيفه مثل : المقدمة فى النحو ، وشرح الجمل للزجاجى سار كل منها مسير الشمس ، توفى سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، ويقل : بعد ذلك . ينظر فى ترجمته : إبناه الرواه ٢٥/٩٥ : ٩٧ .

(٢) شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص ٣٢ .

(٣) كشف المشكل فى النحو ١/١٧٢ .

(٤) أسرار العربية ص ٥ ، وينظر شرح عيون الإعراب ص ٤١ .

(٥) المرتجل ص ٦ ، وينظر اللبان ١/٤٦ .

(٦) شرح عيون الإعراب ص ٤١ .

التعويض ، علمنا أن المحذوف اللام لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله مـــا لـــه نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ؛ فدلَ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم(١).

الوجه الثانى : أنه لو كان من الوسم ، وهو أصل السمة لقيـــل فـــى اشتقاق الفعل منه على فعَلت : وسَمْت ، ولـــم يُقـــل : ســـمَيت ، ولقيـــل : وسمت، ولم يُقل : أسميت إ أن يدَّعوا فيه القلب ، وليس القلبُ بقياس(٢) .

وكان الأصل فيه : أَسْمَوْتُ إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قُلبت يـــاءً ، وإنما قُلبت ياءٍ حملاً على المضارع نحو : يـــدعى ، ويعـــزى . ويشـــقى ، والأصل : يدعو ، ويغزو ، ويشقو .. وإنما قُلبت فى المضارع ياءً للكسرة قبلها (٣).

الوجه الثالث : أنه لو كان من السمة لقيل فى تصغيره : وُسَيْم ، ولم يُقل سُمَىَ (٤) ، كما أن تقول فى تصغير (زنة) : (وُزَيْنَة) ، وفى تصغير (عدة) (وُعَيْدَة) ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجـــرْ أن يقال إلا : سُمَىَ دلَّ على أنه مشتق" من (السُمُوّ) لا من (الوَسْمِ)(٥).

---

(١) الإنصاف ١٨/١ .

(٢) المرتجل ص ٦ .

(٣) أسرار العربية ص ٧ .

(٤) شرح عيون الإعراب ص ٤١ .

(٥) الإنصاف ٢٠/١ .

والأصل فى سُمَىَ : سُميْو ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوها ياءً مشدَّدةً ([1]) .

وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو ؛ لأن الياءَ أخفُّ ، والواو أثقلُ ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر ، كان قلب الواو التى هى أثقل إلى الياء التى هى أخف أولَى ([2]) .

الوجه الرابع : أنه لو كان كذلك لقيل فى جمعه : أَوْسُمٌ أو أوسام ، ولم نقل : أسماء ، وفى امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد هذا القول ، وقد زعم بعضهم أنه مقلوب ، وهو تعَسُّفٌ ([3]) .

والأصل فى أسماء : (أسماو) إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة ، قلبت همزة ، كما قالوا : (سماء) و (كساء) و (رواء) و (نجاء) ([4]) .

الوجه الخامس : مما يؤكد أنه مشتق من السمو لا من السمة أنه قد جاء فى اسم : سُمىً على وزن (هُدَىً) ،والأصل فيه : (سُمَوٌ) إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها ألفاً ، وحذفوا الألف ؛ لسكونها وسكون التنوين فصار " سُمَىً " ([5]) .

([1]) الإنصاف ١/٢٠ ، وينظر أسرار العربية ص ٥-٦ .
([2]) أسرار العربية ص ٦ .
([3]) شرح عيون الإعراب ص ٤١ ، وينظر المرتجل ص ٦ ، وشرح المفصل ١/٢٣ ، وشرح المقدمة النحوية ص ٣٣ .
([4]) الإنصاف ١/٢١ .
([5]) أسرار العربية ص ٨ .

قال الشاعر :

واللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَىً مُبَارَكا ... آثَرَكَ اللَّهُ بـــهِ إِيْثَارَكـــا (١) .

وكل هذه التصاريف تشهد بصحة قول البصريين (٢) .

الرأى الراجح :

بعد العرض السابق لكلا المذهبين أجدنى أذهب إلى تـــرجيح مـــذهب البصريين لأمور :

أولاً : لقوة أدلتهم فى مقابلة أدلة الكوفيين .

وثانياً : لأن كل ما استدل به الكوفيون قد فنَّده البصريون ، والـــدليل متـــى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وثالثا : لأن من القواعد المسلم بها فى العربية أن الاشتقاق ، والتصغير ، والجمع يردون الأشياء إلى أصولها وقد تبين من خلال هذه الأصول أن أصل الاسم : السمو وأنه قد حذفت لامه ، ثم عوض عنها بهمزة الوصل .

---

(١) الإنصاف ٢١/١ من بحر الرجز المشطور دون نسبة ، ولأبى خالد الغناتى فى الأنصاف من الأنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ٢١/١ ، وشرح المفصل ٢٤/١ دون نسبة ، وبصدره فى المرتجل ص ٧ وأسرار العربية ص ٩ ، والبيت فى لسان العرب مادة (س . م . ١٠) والشاهد فيه : " سُمىُ " حيث على وزن هُدَى ولامه واو حذفت بعد أن قلبـــت ألفـــاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين .

(٢) المرتجل ص ٧ .

فضلاً عن قوة العارضة فيما استدلوا به على أن الاسم محذوف اللام بأنه قد عُوِّض عن لامه بهمزة الوصل ، وأنه قد جاء منه صيغة على زنة (فُعَل) مما يعنى أن لام الكلمة (سُمَىٌ) أنما كانت واواً ، وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ ولأجل كل ما سبق أرجح رأى البصريين .

والله أعلم .

المبحث الثانى

تعريف الاسم فى اللغة وسبب تسميته

وعلة تقديمه وعلاماته واللغات الواردة فيه

سوف أتناول بالدراسة فى هذا المبحث الاسم من حيث : تعريفه فـــى اللغة ، وسبب تسميته ، وعلة تقديمه على نظريه والعلامات التـــى يتميـــز بها، واللغات الواردة فيه .

وذلك من خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول : تعريف الاسم فى اللغة وسبب تسميته وعلة تقديمه .

المطلب الثانى : علامات الاسم واللغات الواردة فيه .

المطلب الأول

تعريف الاسم فى اللغة وسبب تسميته وعلة تقديمه

(أ) تعريف الاسم فى اللغة :

وإنما أثرت الحديث هنا عن التعريف اللغوى للاســم ، نظــراً لأننـــى سأفصل فى الفصل الثالث الحديث عن تعريفه الاصطلاحى .

فأما عن تعريفه اللغوى فقد جاء فى " المصباح المنيـــر " : " ســـما يسمو سمواً: علا ومنه يقال : سمت همته إلى معالى الأمـــور : إذا طلـــب العزة والشرف" (١) .

---

(١) معجم المصباح المنير للفيومى ص ٢٩٠ مادة (س . م . و) .

وجاء فى " الجمل فى اللغة " : " سمو : سموْت : علــوت ، وســما بصره : علا ، وسمالى شخص ارتفع حتى استثنته ، وسما الفحل : ســطا على شولٍه سماوةً (١) .

وجاء فى " لسان العرب " : " السمو : الارتفاع والعلو تقول : سموْت وسميْت مثل : علوْت ، وعليْت وسلوْت ، وسليْت . عن ثعلــب ، وســما الشئ يسمو سمواً فهو سامٍ : ارتفع ... ويقال للحسيب وللشــريف : قــد سما، وإذا رفعت بصرك إلى شئ قلت : سماً إليه بصرى ... إلخ (٢) .

من هذه التعريفات اللغوية للاسم ، نلاحظ أنه يــدور حــول الرفعــة والعلو، والسمو .

(ب) سبب تسميته .

أما عن سبب تسميه الاسم بذلك فقد سبق أن ألمحت إليه فى معرض حديثى عن أقسام الكلمة ، وقد أتضح لى أن ثمة علاقة وطيدة بين الاســم اللغوى وبين الاسم بصفةً عامة فهو يدل على الرفعة والسمو على نظيرية (الفعل والحرف) .

فالاسم يخبر عنه وبه والفعل يخبر به ، والحــرف لا يخبــر بــه ولا عنه(٣) ، كما أنه يتأتى من الاسم ومن نظيره (الاسم) معنى تاماً يحسُــن

---

(١) المجمل فى اللغة ٤٧٢/١ مادة (س . م . و) .
(٢) معجم لسان العرب ٢٦٥/٧ مادة (س . م . و) .
(٣) ينظر شرح عيون الإعراب ص ٣٤ .

السكوت عليه ، بعكس الفعل ، فلا بد معه من اسم ، سواء كان الفعل خبراً أو كان الاسم فاعلاً له فى الجملة الفعلية (١) .

كما أنه يعلو المسمى ويدل على ما تحته من المعنى (٢) .

(ج) علة تقديمه .

هنا يدور الحديث عن علة تقديم الاسم على نظيريه (الفعل والحرف) من جهةٍ ، وعن علة تقديمه على الصفة من جهة ثانية .

أما عن علة تقديمه على نظيريه (الفعل والحرف) فيقول الرضى : "وإنما قُدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو : زيد قائم " (٣) ؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوُجد كلامُ مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ؛ فدلَّ على أصالة الاسم فى الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه (٤) .

وأُخِّرَ الفعل عن الاسم ؛ لأنه فرعُ عليه والاسم لا يستغنى ، فلما كان الاسم هو الأصل ، ويستغنى عن الفعل ، والفعل فرعُ عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه (٥) .

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر النحو ٦٣/١ .
(٢) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٧/١ .
(٣) شرح الرضى على الكافية ٢١٧/١ .
(٤) الأشباه والنظائر ٦٣/١ .
(٥) أسرار العربية ص ٤٠ .

ثم قدم الفعل على الحرف ؛ لأنه وإن لم يأت من الفعلين كلام كما أتى من الإسمين إلا أنه يكوّن أحد جزئى الكلام نحو : ضـــرب زيـــدُ ، بخـــلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام (١) ؛ لأنك لو قلت : بزيـــدٍ أو لزيدٍ من غير أن تعلق الحرف بشئٍ لم يكن مفيداً فلما كان الفعل يُفيد مع اسم واحدٍ والحرف لا يُفيد مع اسم كان الفعل مقدماً عليه (٢) .

ويقول المجاشعى : إننا قدَّمنا الاسم على الفعل فى المكان لمَّـــا كـــان مقدَّماً عليه فى الزمان وأخرنا بالحروف بعد الفعل ؛ لأنـــه فضـــلةٌ ، وأداة للاسم الفعل .

كما أن الاسم يُخبرَ عنه وبه فله رتبتان ، والفعل يُخبر به ولا يخبـــر عنه فله رتبة واحدة ، والحرف لا يخُبر عنه ولا به فلا رتبة له ، فقدمنا له رتبتان ، وأخرنا ما لا رتبة له ، وبقى ما له رتبة واحدةُ متوسطاً ، كما أن الاسم من السمو وهو الرفعة ، والحرف الطرف ، فقدم الاسم بالاشـــتقاق ، وتأخر الحرف بالاشتقاق ، وبقى الفعل متوسطاً (٣) .

وقيل : إنه سما على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه فســـمى اسماً لذلك (٤) .

---

(١) شرح الرضى ٢١٧/١ .
(٢) أسرار العربية ص ١٧ .
(٣) شرح عيون الإعراب ص ٣٤-٣٥ بتصرف .
(٤) أسرار العربية ص ٤ ، وقد عرفه الأنبارى بقوله : " حد الاسم : ما سما بسماه ، فأوضـــحه وكشف معناه " ، ينظر أنموذج الزمخشرى شرح ودراسة د/ يسرية محمد ٧٠/١ .

وقال السيوطى : " قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء ؛ وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل ؛ لأن الفعل منه . والفاعل سابق لفعله .

وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تُحدث فيها ، وإعراب تؤثره ، وقد تضاف أن الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعانى ، والإعراب قد وجب أن يكون بعدها ([1]) .

وأما عن علة تقديمه على الصفة فيقول السيوطِى : " ذلكِ أن الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وتتحمل الضمير " ([2]) .

المطلب الثانى

علامات الاسم واللغات الواردة فيه

أولاً : علامات الاسم : للاسم علامات متعددةٌ بها يمتاز عن نظيريه (الفعل والحرف) ، وقد اقتصر لابن مالك – كما يتضح – فى حديث على خمسٍ منها بينما هى علاماتُ متعددة منها اللفظية والمعنوية واللفظية منها ما يكون فى أوله ، ومنها ما يكون فى حشوه ، ومنها ما يكون فى آخره .

([1]) الأشباه والنظائر فى النحو ٦٣/١ .
([2]) السابق ص ٦٤ .

١- العلامات اللفظية :

أولاً : العلامات التى ترد فى أوله .

من العلامات التى ترد فى أول الاسم : (لام المعرفة) ([1]) ، وبجميع أقسامها غير الموصولة ([2]) ، كقولك : رجل ، والرجل ، وغلام ، والغلام([3]).

لأن الاسم يحدث عنه ، والمحدَث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر، وحقيقته أن يكون نكرة ، ولا يصح تعريف الحرف ، لأنه لما كان معناه فى الاسم والفعل صار كالجزء منهما ، وجزء الشئ لا يوصف بكونه معرفةً ولا نكرةً ([4]) .

وللعلماء فى تعيين المعرّف أربعة مذاهب :

الأول : أن المعرّف هو (أل) برمتها ، والألف أصلية لا زائدة، والثانى : أن المعرّف هو (أل) برمتها ، والألف زائدة ، والثالث : أن المعرّف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرّف هو الألف وحدها ، واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة والأول : هو مذهب الخليل

([1]) شرح عيون الإعراب ص ٣٧ بتصرف .

([2]) التصريح بمضمون التوضيح ٣٨/١

([3]) المرتجل ص ٨ .

([4]) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/١ بتصرف .

ابن أحمد ، والثانى : هو مذهب سيبويه ، والثالث : هو مذهب كثير من النحاة والرابع : هو مذهب المبرد ([1]) .

و(أل) المعرفة أنواع :

للعهد فى شخص أو جنس : تحو جاءنى الرجل الذى جاءك إذا دخلتْ على معهودٍ ، والرجل خير من المرأة ، يريد : هذا الجنس خير من هذا الجنس ([2]) .

وعليه فإنها تدخل على النكرة ، فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهما شائعاً ؛ لأن إدخال (أل) على النكرة يفيدها تحديداً وتوضيحاً .

ولتعريف الحضور : وهى الألف واللام الداخلة على الاسم المشار إليه نحو : هذا الرجل ، وعلى الاسم المنادى نحو: يا أيها الرجل ، وعلى الاسم الواقع بعد ذا التى للمفاجأة نحو : خرجت فإذا الأسد أى ففاجأ الأسد ، وعلى الآن ، وما فى معناه كالساعة والحين .

([1]) ينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ٧٩/١ ، ولمزيد من الإطلاع الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٢١/١ ، أوضح المالك ١٧٩/١ ، والجنى الدانى ص ١٩٢-١٩٣ ، شرح السيوطى على ألفية ابن مالك ص ١١٠-١١١ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٦/١ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٩٨٥/٢ ، ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلى ٢٦٥/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٢٤٥/١ ، التصريح ١٤٨/١ ، ١٤٩ وغيرها .

([2]) شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) لابن عصفور ١١١/١ ، ١١٢ .

وللمح الأصل : وهى الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذى هـو صفة فى الأصل نحو :- الحارث والعباس ؛ لأنك تقول : رجل حارث ، ورجل عباسُ ، وهذه الألف لا تلزم : تقول : الحارث وحارث ، والعباس وعباس .

وللغلبة : وهى الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ، ثـم تغلب بعد ذلك عليه نحو : النجم للثريا ، وهذه الألف تلزم ، فلا يجـوز أن تقول : نجم تعنى الثريا (١) .

وتعريفه بالألف واللام والميم كقول النبى ﷺ : (لَـيْسَ مِـنَ امْبِـرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ) (٢) .

وقد يكون التعريف فى الاسم بالإضافة نحو : غلامُ زيدٍ (٣) .

وحروف الجر وهى : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، تقول : من زيدٍ ، وإلى عمرو ، وعن زيدٍ ، وعلى زيدٍ (٤) ، سواء كان ذلـك العامـل للجـر حرفاً نحو : مررت بزيد ، أم إضافةً نحو : غلام زيـدٍ ، أم تبعيـةً نحـو : مررت بزيدٍ الفاضل ، وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت فى البسملة (٥) .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/١١١ ، ١١٢ .

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/٤ ، والحديث بأصله فى صحيح البخارى ٢/٦٨٧ رقـم ١٨٤٣ ، كتاب الصوم ، وبلفظه المذكور فى المتن فى مسند أحمد بن حنبـل ٥/٤٣٤ رقـم ٢٣٧٢٩ باقى مسند الأنصار حديث كعب ابن عاصم الأشعرى ، ومسند الحميـدى ٢/٣٨١ رقم ٨٦٤ حديث كعب بن عاصم الأشعرى .

(٣) أنموذج الزمخشرى ١/٧٦ بتصرف .

(٤) المرتجل ص ٨ .

(٥) التصريح ١/٣٠ .

كما قد يكون بالجوار .. نحو قولهم : هذا حُجْرُ ضبٍ خربٍ ، فكلمة "خربٍ" صفةُ لحجرٍ المرفوع ، ولكنة جُرَّ لمجاوزته المجرور بالإضافة "ضبٍّ" .

وعلامات الجر هى : الكسرة ، وهى الأصل ، وينوب عنها الياء فى المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الستة ، والفتحة فى الممنوع من الصرف (١) .

وتكون علامة الجر ملفوظةً أو مقدرةً فالأول كالأمثلة السابقة ، والثانى بأن يكون الاسم منهياً بألفٍ مقصورةٍ أو ياء نحو : مررت بالفتى ، وبالقاضى أو اتصلت بالاسم يا المتكلّم نحو : سلمت على غلامى .

يكون الجر محلاً إذا كان الاسم مبنياً نحو : قابلت زينب ، وسلمت عليها (٢) .

ولا يكون الخفض إلا فى الأسماء (٣) .

ومنها النداء : والنداء نحو يا زيد ويا عمرو (٤) ، وانفردت بالنداء ، لأن المنادى مفعول باء ضمان فعل ، والفعل لا يكون مفعولاً ، فلا يكون منادى .

وإن وُجد حرف النداء قد دخل على ما يصح نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين فى ذلك قولان :منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوفُ ، ومنهم

---

(١) أنموذج الزمخشرى ١/٧٤ .
(٢) السابق ص ٧٥ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/١٠٨ بتصرف .
(٤) أسرار العربية ص ١٠ .

من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه لا للنداء وهو الأحسنُ ؛ لأنه وحُمل علـــى حذف المنادى لأدى إلى إخلالٍ كثيرٍ ؛ لأن المنادى قد كان حُذف العامل فيه، فلو حُذِف لكانت الجملة قد حُذِفت ، ولم يبق منها سوى حرف النداء ([1]) .

ثانياً : علامات ترد فى حَشْو الاسم (تضاعيفه) .

والتى فى تضاعيفه كياء التصغير ([2]) ، وهو لغةً : التقليل ([3]) ، ضد التكثير يقال : صغره وأصغره : جعله صغيراً ([4]) .

وتصغير الاسم دليل على صغر مسمَّاه ، فهو حليةُ وصفةُ للاسم ([5]) .

اصطلاحاً : تعبير مخصوص ([6]) ، وهو : " تحويل الاسم المعرب إلى صيغة : فُعَيْل أو فُعَيْعِل ، أو فُعَيْعِيل " ([7]) ، كقولك : رجل ورُجَيْـــل ودرهـــم ودُرَيْهم ، والتصغير من خواص الاسم ، وربما دخل ضرباً من الفعل إلا أنه فى الاسم يتناول لفظه ، ولا يراد بتصغيره تصغير شئ غيره فـــى معنـــاه ، وإذا لحقت الفعل تناولت لفظة ، وكان المراد بتصغيره مصدره كقولك فـــى

([1]) شرح جمل الزجاجى ١/١١٣ ، ١١٤ .

([2]) شرح عيون الإعراب ص ٣٧ .

([3]) حاشية الصبان شرح الأشمرى ألفية ابن مالك ٤/٢١٨ .

([4]) القول الفصل فى التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصـــل أ / عبـــد الحميـــدعنتر ص ١٧ .

([5]) شرح المفصل ٥/١١٣ .

([6]) حاشية الصبان ٤/٢١٨ .

([7]) القول الفصل ص ١٧ .

التعجب : ما أُحَيْسِنَه ، وما أُمَبْلِحَه ، فالتصغير قد تناول لفظ الفعل ، والمراد تصغير المصدر ، وهو الحُسْن والملاحة (١) .

وانفردت الأسماء بالتصغير لأنه نعت فى المعنى ، ألا ترى قولك : رُجَيْل يُغنى عن وصفه بالحقارة والصغر ، وكأنك قلت : رجلُ حقيرُ (٢) .

ومن العلامات التى ترد فى تضاعيفه : ألف التكسير : كما فى رجال، ودارهم (٣) ، والنقصان : كما فى إقامة وإبانة ، واستقامة ونحوها (٤). والإضمار : كقولك : زيد مررت به (٥) .

ثالثاً : علامات ترد فى آخر الاسم .

من العلامات التى ترد فى آخر الاسم : التنوين وهو : نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن علامةً لخفته (٦) ، لفظاً لغير توكيد (٧) .

الأول : تنوين التمكين : والأولى : التمكن مصدر تَمكَّن .. والوصف : مُتَمكِّن ، ويسمى تنوين الأمكنية ، وتنوين الصرف (٨) .

---

(١) المرتجل ص ٨-٩ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ١١٣/١ بتصرف .
(٣) شرح عيون الإعراب ص ٣٧ .
(٤) أنموذج الزمخشرى ٨٣/١ بتصرف .
(٥) المرتجل ص ٩ بتصرف .
(٦) السابق ص ١٢ بتصرف .
(٧) أنموذج الزمخشرى ٧٨/١ بتصرف
(٨) التصريح ٣١/١ ، ٣٢ .

وهو الذى يلحق الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ، ولـــم شـــيبه الفعـــل فيعربُ إعرابَ ما لا ينصرف (١) .

ويكون هذا التنوين فى الأسماء سواء كانت معرفةً أو نكرةً ، كما فى قوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ (٢) .

وسواء كانت مفردةً أو جمع تكسير نحو قوله تعالى ﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَاهَدُواْ اللّهَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) .

وفائدته : الدلالة على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً ، وعلى تمكنه فى باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف شبهاً قوياً فيبنى ، ولا يشبه الفعل فيمنع من الصرف (٤) .

الثانى : تنوين التنكير : " وهو خاص بالأسماء المبنية لإرادة تنكيرها "(٥).

قياساً فى باب العلم المختوم بـــ (وَيْه) ، وسماعاً فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها ، وفى اسم الصوت (٦) كقولك : صـــهْ ، وصـــه، ومهْ ، ومهٍ ، فهذا الاسم وما جرى مجراه إذا لم تنونه كان معرفـــةً ، وإذا نونته كان نكرة ، فإذا قلت : صهْ كان كأنك قلت : افعل السكوت ، وإذا قلت : صهٍ كان كأنك قلت : افعل سكوتاً (٧) .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١٠٨/١ .
(٢) سورة آل عمران من الآية رقم ١٤٤ .
(٣) سورة الأحزاب من الآية رقم ٢٣ ، وينظر الأنموذج فى النحو ٧٨/١ .
(٤) التصريح ٣٢/١ بتصرف .
(٥) الأنموذج فى النحو ٧٩/١ .
(٦) التصريح ٣٢/١ .
(٧) المرتجل ص ٩ .

وتقول : سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك ، أى : اسمه سيبويه ، وبالتنوين إذا لم ترد به شخصاً معيناً (١) .

الثالث : تنوين المقابلة : " تنوين يلحق آخر الجموع المؤنثة السالمة نظيراً للنون فى الجموع المذكرة السالمة ، وذلك فى نحو مسلمات ، وصالحاتٍ " (٢) .

والدليل على أنه جرى مجرى النون أنك إذا سميت حكيت حاله التى كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين فى الزيدين إذا سميت به وكميته قال الله – تعالى – ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾ (٣) فلولا أنه نزّله منزلة النون لكان غير منصرفٍ ؛ للتأنيث والتعريف ، ولذهب التنوين (٤) .

<u>الرابع : تنوين العوض</u> : " وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل ، وليس عوضا عن شئ ، فأوْلى التعبير بالعوض (٥) أى : تنوين عوض عن حرفٍ محذوفٍ ، أو كلمةٍ محذوفةٍ ، أو جملةٍ محذوفةٍ (٦) .

فأما <u>نوعه الأول</u> فيقول ابن عصفور عنه إنه : " اللاحق لكل اسمٍ معتل اللام على مثال (فاعل) الذى لا ينصرف فى حال الرفع والخفض نحو : غواشٍ ، وجوارٍ تقول هذه جوارٍ ، ومررتُ بجوارٍ ، وذلك أنه لما

---

(١) التصريح ٣٢/١ بتصرف .
(٢) المرتجل ص ١٠ .
(٣) سورة البقرة من الآية رقم ١٩٨ .
(٤) شرح جمل الزجاجى ١٠٩/١ .
(٥) التصريح ٣٣/١ ، ٣٤ .
(٦) الأنموذج فى النحو ٧٩/١ .

اجتمع فيه ثلاثة أمثال : ثقلُ الكسرة أو الضمة وثقلُ حرف العلة ، وثقلُ البناء، حُذفت الياء بحركتها وعوَّض منها التنوين ([1]) .

والثانى : عوض عن الكلمة المحذوفة أو المضاف إلى (كل) أو (بعض) ، منهما كلمتان ملازمتان للإضافة للمفرد تقول : كل الطالبات مهذبات، فحذف المضاف إليه بعوض عنه بالتنوين تقول : كلٌ مهذباتُ([2]) .

والثالث : عوض عن جملة : وهو : " الذى يلحق إذْ عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها إذْ قبل الحذف ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ([3]) أى : ويوم إذ غَلبت الروم ، وقال الله - تعالى - ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ ([4]) أى: حين إذ تبلغ الروح الحلقوم ، فحذف الجملة وعوُّض منها التنوين ولذلك لا يجتمعان([5]).

وقد يكون التعويض عن عدة جمل ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا ، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ ([6]) .

([1]) شرح جمل الزجاجى ١/١٠٩ .
([2]) الأنموذج فى النحو ١/٧٩ ، ٨٠ .
([3]) سورة الروم من الآية رقم ٤ .
([4]) سورة الواقعة من الآية رقم ٨٤ .
([5]) شرح جمل الزجاجى ١/١٠٩ .
([6]) سورة الزلزلة الآيات ١، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وينظر الأنموذج فى النحو ١/٨٠ .

فأما عن علة اختصاص الاسم بهذه الأنواع الأربع من التنوين فيقول ابن عصفور : " انفردت الأسماء بتنوين التمكين ؛ لأنه يدل على أن الاسم أصلٌ فى نفسه باقٍ على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله تنوين تمكين.

وانفردت بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير .

وانفردت بتنوين المقابلة ؛ لأنه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لا يكون فيها جمع ، فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

وانفردت بتنوين العوض ؛ لأنه عوض من المضاف أو من الياء الواقعة فى آخر الاسم الذى لا ينصرف والأفعال لا تضاف ، ولا يُحذف منها حرف العلة ، فلا يكون فيها تنوين عوض" (١) .

على أن هناك نوعين من التنوين لا يدخلان الاسم وحده وهما : تنوين الترنُّم ، والتنوين الغالى أما تنوين الترنم فهو : " تنوين يلحق أواخر الكلم التى تقع فى قوافٍ فى الشعر المطلق عوضاً عن مدَّات الترنم " (٢) .

ويشترك فى لحاقه الاسم ، وغيره فليست إضافته إلى الاسم بأولَى من إضافته إلى غيره (٣) . وأما التنوين الغالى فهو : " اللاحق للقول فى المقيدة ، وسُمِّى الغالى ؛ لأنه قد جاوز حد الوزن ، وقيل : سمى غالياً

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/١١١ .
(٢) المرتجل ص ١١ .
(٣) شرح عدة الحافظ وعدة اللافظ ١/٦ بتصرف يسير .

لقلته ، والغرض من إلحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف لأجل أن الشعر مسكن الآخر (١) .

ومن خواص الاسم اللفظية اللاحقة آخره : ألف الإثنين ، وواو الجمع فى مثل قولك الزيدان ، والزيدون ، والياء الواقعة موقعهما فى الزيْـدَيْن ، والزيْدِين (٢) .

ومن خواصه اللفظية اللاحقة لآخره علامة جمع المؤنث السالم الألف والتاء كما فى مسلمات ، وهندات ، وزينبات ونحوها (٣) .

ومنها أيضاً : ألفى التأنيث الممدودة والمقصورة كما فـى : حسـناء وليلى ونحوها (٤) .

ومن العلامات التى تلحق آخر الاسم لفظاً : ياءى النسـب، والمـراد بالمنسوب الاسم الملحق بآخره ياءُ مشددة للنسبة إليه (٥) .

يقول الأنبارى : " إن قال قائل : لم زيدت الياء فى النسـب مشـددة مكسوراً ما قبلها نحو " زيدىَ " وعمرىَ ، وبغدادىَ ، ومصـرىَ " ونحـو ذلك؟

قيل أولاً : إنما كانت ياءٍ مشددةً تشبيهاً بياء الإضافة ؛ لأن النسـب فى معنى الإضافة ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ " بـاب

---

(١) أنموذج الزمخشرى ٨١/١ .
(٢) المرتجل ص ١٢ ، وينظر أسرار العربية ص ١٠ .
(٣) أنموذج الزمخشرى ٨٣/١ بتصرف .
(٤) السابق الصفحة نفسها بتصرف .
(٥) أنموذج الزمخشرى ٤٨٢/١ .

الإضافة " وكانت الياء مشددةً لأن النسب أبلغ من الإضافة ، فشدَّدوا اليـــاء ليدلوا على هذا المعنى ؛ وكانت مكسوراً ما قبلها توطئةً لها " (١) .

نحو : زيْدىّ ، وعَمْرىّ فى النسب إلى زيدٍ وعمروٍ (٢) .

ومن هذه العلمات أيضاً : النعت : وانفردت الأسماء بالنعـــت ؛ لأنـــه خبر فى المعنى ، والفعل لا يكون مخبراً عنه ، فلا يكون منعوتاً (٣) .

والنعت : تابع يدل على معنىً فى متبوعة مطلقاً وبهذا القيد يخـــرج مثل : ضربت زيداً قائماً وإن توهم أنه تابع يدل على معنى لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حال صدور الفعل عنه (٤) نحو : زيدُ العاقل (٥) .

ومن هذه العلامات الإخبار عنه : والإخبار عن الشئ على ضربيْن :

إخبارنا قصُ : وهو أن تخبر عن اللفظ بما هو له دون معناه كقولك : زيدُ ثلاثى ، وضرب مفوح الآخر ، ومن حرفُ جرّ .

وإخبار تام : وهو أن تخبر عن اللفظ بما هو لمعناه كقولـــك : زيـــدُ كاتبُ، والعلم نافعُ ، والجهل صارُ .

وبهذا النوع من الإخبار يُستدل على الإسمية ؛ لأنه لا يصلح لما ليس باسم (٦) .

---

(١) أسرار العربية ص ٣٦٩ .
(٢) السابق ص ١٠ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/١١٣ .
(٤) التعريفات ص ٢١٦ ، ٢١٧ .
(٥) أسرار العربية ص ١٠ .
(٦) شرح عمدة الحافظ ١/١١ بتصرف يسير .

وقد أطلق عليه ابن مالك – كما سيرد ذكره لاحقاً – الإسناد ، يقول الشيخ خالد الأزهرىَ (١) : ومعنى الإسناد إلى الاسم أن تنسب إليه حكماً يحصُل به الفائدة التامةُ ، وذلك الإسناد كما فى نسبة القيام إلى تاء قمت ، وكما فى نسبة الإيمان إلى أنا فى قولك : أنا مؤمن واستفيد من هذين المثالين أنه لا فرق بين تأخير المسند إليه وتقدمه ، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً ، أو مبتدأً ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفاً (٢) .

ومن التغييرات التى تلحقه فى آخرة لفظاً الترخيم : والترخيم لغة : "ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم أى رقيق" (٣) .

يقال : رَخُم الكلام كـ (كَرُم) فهو رخيم : لان وسَهُل ، والجارية صارت سهلة المنطق فهى : رخيمةُ ، ومنه الترخيم فى الأسماء : لأنه تسهيل للنطق بها (٤) .

واصطلاحاً : " حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا فى النداء " (٥) .

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى : خالد بن عبد الله بن أبى بكر محمد الجرجاوىّ الأزهرىّ زين الدين ، توفى سنة ٩٥٥هـ – ١٤٩٩م ، ومن مصنفاته : المقدمة الأزهرية فى علم العربية ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، والتصريح بمضمون التوضيح ونحوها ، ينظر فى ترجمته الأعلام ٢٩٧/٢ ، الضوء اللامع ١٧٧٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ٧٥/٢ ، ومعجم المؤلفين ٦٦٨/١.

(٢) التصريح ٣٩/١ بتصرف .

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣١ .

(٤) أنموذج الزمخشرى ٢٧١/١ .

(٥) الأصول فى النحو ٣٥٩/١ وينظر فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ٥٥٨/٢ .

فالترخيم يلحق أواخر الأسماء المضمونة النداء تخفيفاً (١) ؛ فهو حذفُ لبعض الكلمة على وجه مخصوصٍ (٢) .

كقولهم : يا حارُ ، ويا مالُ ، ويا صاحُ أى يا حارث ، ويا مالك ، ويا صاحب ، ويقال لهذا الحذف : الترخيم (٣) .

** على أن هناك علامةً لفظية يشترك فيها أول الاسم وآخره وهى : الإضافة ، إذ أن ركنيها الأساسيين هما : المضاف ، والمضاف إليه ، ولا يكونان إلا من الأسماء والإضافة لغة : مطلق الإسناد أو الإمالة ، يقال : أضفت ظهرى إلى الحائط أى : أسندته إليه ، أو أملته (٤) .

ومنه : ضافت الشمس المغروب أى : مالت (٥) .

وفى الاصطلاح : امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً(٦) .

أو : " نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر دائماً " (٧) .

أو : " هى : إسناد إلى اسمٍ بأدنى ملابسةٍ بينهما " (٨) .

---

(١) فى المع العربية لابن جنى ص ٨٣ بتصرف يسير .
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣١ بتصرف يسير .
(٣) فقه اللغة وسر العربية ٢/٥٥٨ .
(٤) معجم لسان العرب ٤/٢٠٦٢٥ مادة (ض . ى . ف) ، وينظر شرح الحروف فى النحو ص ٢٧٩ .
(٥) همع الهوامع ٢/٤١١ .
(٦) التعريفات ص ٢٤٥ مادة (ض . ى . ف) .
(٧) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣ .
(٨) مفتاح الإعراب للملوى ص ١٠٧ .

كقولك : غلام زيدٍ ، فغلامُ اسم مضاف ، وزيدُ مضـــاف إليـــه (١) ، ويلاحظ أن العلامات اللفظية الخاصة بالاسم كثيرة ومتنوعة إلا أن ابن مالك لم ينص فى ألفيته إلا على خمس منها ، وإليها أشار بقوله :

بِالجرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّـــدَا وأَلْ ... ومَسْنَدٍ لِلإسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلْ (٢) .

٢- العلامات المعنوية :

والتى فى معناه : جواز كونه فاعلاً ، ومفعولاً ، ومبتدأ ومـــا أشـــبه ذلك(٣) .

والفاعل هو : " المسند إليه فعلُ مقـــدمُ مخـــالفُ فـــى الاقتضـــاء ، والصوْغ لـــ (فُعِلَ) ، أو (يُفعَل) ، أو ما فيه معناهُ (٤) .

وقيل : " اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه نحو : "قام زيد وذهب عمرو " (٥) وقيل : " هو اسم أو فى تأويله، أسند إليه فعلُ مقـــدمُ ، أو شبهه على طريقة " فَعَل ، أو يفعل " (٦) ، وهو مرفوعُ بما أســـند إليـــه نحو قام زيدُ ، وينطلق عمرو ، ومررت بالقائم أبوه ، وبالمنطلق أخوه (٧).

---

(١) المرتجل ص ١٢ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٨٣/١ .
(٣) شرح عيون الإعراب ص ٣٧
(٤) شرح عمدة الحافظ ٨٤/١ .
(٥) أسرار العربية ص ٧٧ .
(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١١٤/١ .
(٧) شرح عمدة الحافظ ٨٤/١ .

وأما المفعول فيقول السيوطى : " حدَّه صاحب " المفصَّل " وغيره بأنه: ما وقع عليه فعلُ الفاعل والمراد بالوقوع : التعلق ليدخل نحو أوجدت ضرباً ، والاسم قد يكون صريحاً نحو : ضربت زيداً ، أو مؤولاً نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ (١) ، أى الإشراك ، ونحو : أحبُ أنْ تعمل ، فـ (أنْ) ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، والتقدير : أحب عملك، والمفعول به منصوب إذا لم يُبن لما لم يُسَمَّ فاعله (٢) .

وأما المبتدأ فهو : " جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديراً ، مُعرَّىً من العوامل اللفظية لتخبر عنه " (٣) ، أو : " كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً " (٤) .

أو هو : " كل اسمٍ مجردٍ عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة ، مخبر عنه أو وصفٍ رافعٍ اكتفىً به عن الخبر " (٥) .

أو : " هو المجرد من العوامل اللفظية مخبراً عنه ، أو صفاً مسنداً إلى تالٍ يقوم مقام خبره ، وهو مرفوع بالابتداء نحو : زيد قائم ، وأقائم الزيدان ، أو ما قائم هما " (٦) .

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم ٨١ .
(٢) ارتشاف الضرب ١٤٦٦/٣ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ٣٤٧/١ .
(٤) أسرار العربية ص ٦٦ .
(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٢٥٧/١ .
(٦) شرح عمدة الحافظ ٦٤/١ .

وبعد ما سبق ذكره من علامات لفظية ومعنوية للاسم أقــول : مــع تعدد هذه العلامات السابقة وتنوعها فقد اختلف النحاة فى عددها ، فمــنهم من نص على علامتين فقط (١) ، ومنهم من نص على ثلاث علامات (٢) ، ومنهم من عدها ثمانى علامات وهى : جواز كونــه فــاعلاً ، ومفعــولاً ، وجره، وندائه ، ونعته ، وتصغيره ، وتنونيه (٣) .

وقد أغفلت الدكتورة يسرية محمد العلامتين الأولى والثانية (٤) ، وقد عدها المجاشعىّ تسع علامات (٥) ، بينما عدها ابن الخشــاب والأنبــارى ثلاث عشرة علامة (٦) ، وقد أوصلها الحيدرة إلى ثلاثين علامة (٧) .

على أن ابن مالك وشرّاح الألفية قد نصوا على خمس علامات فقــط وهى : الجر ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد (٨) .

---

(١) ينظر المقتضب ٣/١ ، وشرح ملحة الإعراب للحريرى ص ٢ .
(٢) ينظر الإيضاح بشرح الجرجانى المسمى المقتصد شرح الإيضاح ٦٩/١ ، ٧١ .
(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى ٩٠/١ ، ١٠٨ : ١١٤ .
(٤) ينظر نموذج الزمخشرى ٨٢/١ حيث نصت على أن العلامات عند ابن عصفور ست علامات فقط .
(٥) ينظر شرح جمل الإعراب ص ٣٧ .
(٦) ينظر المرتجل ص ٨:١٣ ، وأسرار العربية ص ١١ .
(٧) ينظر كشف المشكل فى النحو ١٧٣/١ .
(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨/١ ، ٥٩* ، وشرح عمدة الحــافظ ٣/١ : ١٢ ، وأوضــح المسالك ١٣/١ : ١٢ ، وشرح ألفية ابــن مالــك لأبــن جــابر ٨٤/١ : ٨٦ ، وشــرح الأشمونى ٧٠/١ : ٨٤ .

كما أن منهم من حدَّد موقعها من الاسم ([1]) ، ومنهم من ذكرها دونما تحديدٍ ([2]) .

ثانياً : اللغات الواردة فيه :

يقول الأنبارى وفى الاسم خمس لغات :

" اسْمٌ " و " إسْم " و " سِمٌ " و" رَسْمٌ " " سُمىَ " ([3]) كسرت الهمزة فى" اسْم " على الكسرة سينه فى " سمِوَ ؛ لأنه الأصل ، وضُمَّتْ الهمزة فى " أسْم " ملحًا لضمة سينه فى " سُمْو " ؛ لأنه أصلُ ثانٍ .

والذى يدل على ذلك اللغتان الآخريان وهما : " سِمُ " و " سُمُ_ " ؛ فإنهما حُذفت لامهما ، وبقيت فاؤهما على حركتها فى الأصلين ، ووزن " اُسْم " : افْع ، ووزن " سِمْ " : فِعْ ، ووزن " سُمْ " : فُعْ ، ووزن " سُمَىَ " فُعَل ([4]) .

([1]) ينظر المرتجل ص ٨:١٢ .

([2]) ينظر شرح عمدة الحافظ ٣/١ وما بعدها ، وأسرار العربية ص ١١ ،والتصريح١/٢٩: ٣٩.

([3]) أسرار العربية ص ٨ .

([4]) السابق ص ٩ .

الفصل الثانى

أهم التعريفات الاصطلاحية

للاسم وما وُجِّه إليها من انتقادات

سأتناول بمشيئة الله – تعالى– فى هــذا الفصــل أهــم التعريفــات الاصطلاحية للاسم وما وُجِّه إليها من انتقادات .

وستتكون الدراسة فى هذا الفصل من مبحثين :

المبحث الأول : اسم عند سيبويه ومن هذا حذوه .

المبحث الثانى : الاسمَ اصطلاحاً بعد سيبويه .

وإليك تفصيل القول فى ذلك .

المبحث الأول

الاسم عند سيبويه ومن حذا حذوه

بنظرةٍ متأنية فى كتاب سيبويه نجده لم يحد الاسم بحد ([1]) اصطلاحى حيث يقول : " فالكلم : اسم وفعل ، وحرفُ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولاً فعلٍ ، فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط ... إلخ ([2]) .

ويلاحظ على مقولته السابقة أنه قد اكتفى بذكر ثلاثة أمثلة للاســم ، ولم يحده بحدٍ اصطلاحى ، وانطلاقاً من ذلك يقول الأنبارى : " ومنهم مــن

([1]) يقول الحرجانى فى التعريفات ص ٧٣ : " الحد : قول دال على ما هية الشئ ... الحد فــى اللغة : المنع ، وفى الاصطلاح : قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز .

([2]) الكتاب ١٢/١ وينظر الواضح فى علم العربية للزبيدى ص ٣ .

قال : لا حدَّ له ، ولهذا لم يُحدُّه سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال : الاسم رجل وفرسٌ (١) .

فلم يحُدُّ بحَدٍ يفصله عن الفعل والاسم ويمتاز به عنهما (٢) ، فقال أصحابه : ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل ، وحَدَّ الفعل ؛ لأنه عنده أصعب من الاسم (٣) ويقول السيرافى معقباً على قول سيبويه : " وإنما اختار هذا ؛ لأن أخف الأسماء الثلاثية ، وأخفها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو : (رجل وفرس) (٤) .

وليست الأمثلة التى ذكرها سيبويه بمثابة تحديد للاسم ، ولذلك يقول ابن فارس وهذا عندنا تمثيل ، وما أراد به سيبويه التحديدَ (٥) .

هذا وقد علل ابن الشجرى (٦) لعدم تحديد الاسم اصطلاحاً عند سيبويه حيث قال " أما حدُّ الاسم ، فإن سيبويه حدَّ الفعل ، ولم يحُد الاسم ؛

---

(١) أسرار العربية ص ١٠ .
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٥٣/١ بتصرف .
(٣) الانصاح فى علل النحو للزجاجى ص ٤٩ .
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٥٣/١ .
(٥) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ص ٨٩ .
(٦) ابن الشجرى : هبة الله على بن محمد بن حمزة بن على بن عبيد الله بن حمزة بن عبد الله بن على ،من ذرية جعفر بن الحسن بن الحسين بن على ، ولد سنة خمسين وأربعمائة ، من مصنفاته : الأمالى ، والانتصار وغيرها ، توفى سنة ٥٤٢هـ ، ودفن فى داره بالكرخ من بغداد ، ينظر فى ترجمته : كشف الظنون ١٦٢/١ ، ووفيات الأعيان ٤٥/٦ : ٥٠ ، وإنباه الرواه ٣٥٦/٣ : ٣٥٧ ، وبغية الوعاة ٢٢٣/٢، ٢٢٤ .

لما يعتور حدَ الاسم من الطعن ، وعوَّل على أنه إذا كـــان الفعـــل محـــدوداً والحرف محصوراً محدوداً ، فما فارقها فهو اسمٌ (١) .

وقد حاولت الباحثة الألمانية (أولركه موزل) تحديد مصطلح الاســـم من خلال الأمثلة التى ذكرها سيبويه ، وذلك كما يقول الدكتور محمود أحمد نحلة : " فى بحثها القيم الذى نالت به درجة (الـــدكتوراه) مـــن جامعـــة (ميونخ) سنة ١٩٧٥م وعنوانه : " المصطلح النحوى عند سيبويه) (٢) .

ثم أخذ الدكتور نحلة فى بيان ما توصلت إليه هذه الباحثة من نتائج ، وذلك من خلال بحثها فقال : " لكنى ألفت إلى أنها استطاعت أن تســـتخلص الأساس المنهجى الذى أقام عليه سيبويه تصـــوره للمصـــطلح ، وهـــو أن سيبويه قسَّم الكلم على أساس توزيعى (Distrubution) فى الجملـــة ، تقول : " وما قام به سيبويه من تقسيم للكلم على أساس توزيعه ، كما هو الحال فى تحديد فصيلة الاسم ، يجد له نظيراً فى التحليل إلـــى المكونـــات المباشرة (icAnalysis) وتقول : " فى إطار هذه الفصيلة (اسم) يميز سيبويه مجموعة من الفصائل الفرعية التى إما أن يصفها ومـــا أن يـــذكر مصطلحاً لها كاسم العدد والاسم المبهم ... وعناصر الفصيلة الفرعية لهـــا فى مقابل الفصائل الفرعية الأخرى نفس التوزيع دائماً ، وتلفت (مـــوزل) إلى أن سيبويه لم يستخدم للتوزيع مصطلحاً ، ولا ما يتصل به مما يســـمى

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١٥/٢ .

(٢) فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية ص ١٤.

(السياق) ، أو المحيط اللغوى (umgebung) ، ولكنه على وعيٍ بما يدل عليه كل منهما " ([1]) .

وقد لاحظت ما سبقها إليه السيرافى الأمثلة التى ذكرها سيبويه ، يقول الدكتور نحلة " لقد لفتت (موزل) أيضاً إلى شئ نراه شديد الأهمية ؛ لأنه يحل كثيراً من المشكلات المتعلقة بهذا المصطلح وهو أن : علم الجنس (Gattungsname) هو الأصل فى الأسماء وغيره محمول عليه ، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوى محله فى موضع واحدٍ على الأقل دون أن يتغير التركيب ، أو تصبح الجملة غير صحيحة نحوياً فهذا العنصر اسمٌ ولا ريب باستثناءٍ واحدٍ هَو : اسم الفعل ، وهى ألتفاقه ذكية وصحيحةُ إلى ابعد حد " ([2]).

وقد ساعدت هذه الإلتفاتة من (موزل) فى تفسير أموراً ارتآها الدكتور نحلة أهمها :

(أ) الأمثلة التى ذكرها سيبويه تتفق وتصور سيبويه الأصلى للمصطلح .. فهذه الأمثلة إن صح أنها ثلاثةُ – فيما يرى ويرى غيرنا هى أمثلة لأصل الأسماء عند سيبويه وما أطلق عليه النحاة من بعد " اسم الجنس " ذلك بأنه أخفها وأشدها تمكناً ، وأبعدها من اشتقاق ... وليس افتراض أصل للاسم سيبويه ببعيد فهو يعد النكرة أصل للمعرفة ، والتذكير أصل للتأنيث ، والواحد أصل للجمع فليس المستبعد أن يكون الاسم الشائع فى أمتا نحو : رجل وفرس أصل

([1])فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية ص ١٤ ،١٥.
([2])المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ .

للأسماء وإحلال عنصر لغوى محل آخر أو استبداله به وصولاً إلـــى تحديد نوعه أو وظيفته نهجُ واضحُ كل الوضوح عند سيبويه ...

(ب) نستطيع أن نفهم لمَ عدّ سيبويه الكلمات المبهمة أسماء الفـــاعلين ، وصيغة أفعل ، وكثيراً من الكلمات الجامدة غير المتصـــرفة أســـماءً وهى التى قال عنها (ديم) فى ضوء معرفته بالنحو الأوربى : إنها ليست أسماءً على الإطلاق ، وقد عدها سيبويه برغم ذلك أسماء .

فأما الكلمات المبهمة فقد اقتصر (ديم) فى الحديث عنها على كلمات الإشارة ، ولم يُشر إلى الضمائر ، وهى داخلة فى الكلمات المبهمـــة عنـــد سيبويه ... ومن اليسير أن نستنتج لم عـــدّ ســـيبويه كلمـــات الإشـــارة ، والضمائر ، إذ كل منهما يقع موقع الاسم الأصلى ويقوم بوظيفته ... وأمـــا اسم الفاعل فهو اسم؛ لأنه يقع موقع الاسم الأصلى أيضاً ، على أن (ديم) قد سلَّم بأن اسم يعد فى الأسماء عند سيبويه على أساس تركيبى لا دلالى فقال : " والسبب فى أن اسم الفاعل يعد فى الأسماء ينبغى أن نبحث عنـــه فى تصور سيبويه للجملة، فأما انتماء أفعل إلى الأسماء فعلى أساس أنهـــا تقع موقع الاسم الأصلى أيضاً (١) .

هذا فيما يتعلق بالمثالين الأولين اللذين ذكرهما سيبويه ، أمـــا فيمـــا يتعلق بالمثال الثالث وهو (حائط) فقد تشكك فيه الدكتور نحلة حيث قال : " على أننى أشك شكاً فى المثال الثالث (حائط) لسببين :

---

(١)فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراســـات الأوربيـــة ص ١٧ : ١٩ بتصرف .

أولهما : وهو الأهم أننى لم أجد واحداً ممن نقل عن سيبويه من النحاة ذكره، فقد اقتصروا جميعاً على رجل وفرس ... وحائط غير ثلاثى ، فضلاً عن أن الأستاذ عبد السلام هارون وضعه بين معقوفين ؛ ليشير إلى أنه زيادة على ما النسخة التى اعتمد عليها .

ثانيهما : أننى أظن ظناً أن سيبويه ذكر مثالاً للعاقل وهو " رجل " ومثالاً لغير العاقل وهو " فرس " وعلى ذلك فـ " حائط " داخل فى غير العاقل برغم حيوية الفرس وجمود الحائط ، وذكره عندئذٍ لغوُ ، ولا أظنه ذكر الرجل للإنسان ، والفرس للحيوان ، والحائط للجماد ، فلو كان لزاد مثالاً للنبات ، ولو أنه أراد أن يقتصر على الحى وغير الحى لأجزاه أحد الحيين الرجل والفرس " (١) .

مما سبق يتضح لى أن سيبويه لم يحُد الاسم بحد اصطلاحى ، ولم يكن ذلك على سيبويه ببعيد ، ولكنه أراد أن يوسع القاعد فى المراد منه ؛ ليتثنى أن يقع موقع الأسماء التى ذكرها غيرها ؛ فتؤدى مؤادها فتدخل فى باب الأسماء ، فضلاً عن أن النكرة المفيده للجنس أشيع وآصل من المعرفة، وأن الثلاثى من الأسماء – مع ما فى لفظة " حائط " من تشكيك – هو الأصل وذلك لخفة الثلاثى بقلة عدد أحرفه ؛ والدليل على ذلك – على فرض صحة قول سيبويه وذكره للفظ الحائط – فقد مثل للثلاثى بمثالين ، ولما زاد بمثال واحد .

---

(١) فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية ص ١٧ ، ١٨ .

المبحث الثانى

الاسم اصطلاحاً بعد سيبويه

لقد عُرِّف الاسم بعد سيبويه بتعريفات متعددةٍ ، وسأتناول فيما يلـــى أهم هذه التعريفات مبينةً ما وُجِّه إليها من انتقادات .

بدايةً يقول العكبرى : "للاسم حدٌّ عند المحققين ؛ لأنه لفظ يقــع بــه اشتراكٌ ، والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركه " (١) .

ولقد تعددت التعريفات التى أوردها النحاة للاسم (٢) ، ولعل هذا مــا دفع الأنبارى إلى أن يقول عنه : " ذكر فيه النحويون حدوداً تنيــف علــى بعين حداً " (٣) .

وقال الزجاجى : " وقد حُدَّت الأسماء بحدود كثيرة (٤) .

أهم التعريفات الإصطلاحية للاسم وما وُجِّه إليها من انتقادات .

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٤٥ .

(٢) لقد عرف المناطقة الاسم بتعريفٍ نقله الزجاجى فقال عنه : " الاسم : صوتٌ موضــوع دالٌ باتفاق على غير مقرون بزمان " وليس هذا من ألفاظ النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقين وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح : لأنه يلزم منه أن يكــون كثيــر مــن الحروف أسماء ؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالةً غير مقرونة بزمــان نحــو : أنّ ولكنّ وما أشبه ذلك " ينظر الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨.

(٣) أسرار العربية ص ٩ .

(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٢ .

١- تعريف معاذ الهرَّاءت ١٧٨هـ (١) .

يقول الدكتور محمود أحمد نحلة : " وقال بعض مشايخ الكوفيين – وأحسبه قول معاذ الهَرَّاء – الاسم : ما لم يدل على زمانٍ ، كما أن الفعل : ما دلَّ على زمانٍ (٢) .

٢- تعريف الكسائى ت ١٨٩هـ .

لقد نقل فارس عن الكسائى فى تعريف الاسم قوله : "الاسم ما وُصف" (٣) ، وهن قائم على أساسٍ تركيبىٍّ (٤) .

الانتقاد الذى وجه لتعريف الكسائى :

لم يسلم الكسائى تعريفه للاسم ، فقد اعترض عليه ابن فارس حيث يقول : " وهو معارض بما قلناه من كيف وأين فإنها اسمان ولا ينعتان"(٥).

* كما أننى اعترض عليه فأقول : إنه على رأى الكسائى لا يُعد نحو : (محمد) من قولنا : (جاء محمدُ) اسمًا لأنه لم يوصف ، ولم يقل أحد من النحاة بذلك .

---

(١) معاذ الهراء : قيل : يكنى أبا على منم موالى كعب القرظى ، ولد فى أيام يزيد بن عبدالملك، ومات فى السنة التى نكتب فيها البرار مكة سنة سبع وثمانين ومائة ، ينظر فى ترجمته : الفهرست ص ١٠٣ .

(٢) فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية ص ٣٦ .

(٣) الصحابى ص ٩٠ .

(٤) فى المصطلح النحوى ص ٢٩ .

(٥) الصاحبى ص ٩٠ .

٣- تعريف الفراء ت ٢٠٧هـ .

يقول – فيما نقله عنه لابن فارس : الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة ، أو الألف واللام " (١) .

وتعريف الفراء للاسم – كما أشار فارنرديم – قائمٌ على أساسٍ توزيعىٍّ(٢) .

هذا وقد نقل الكيشىُّ (٣) تعريفاً مقاربًا من هذا التعريف إلا أنه لم ينسبه للفراء حيث قال : " وبأنه الذى يلحقه التنوين وحرف التعريف " ، وإنما قلنا : حرف التعريف ليشمل اللام والميم فى نحو قوله - ﷺ (٤) : (لَيْسَ منِ امْبَرِّ امْصِيامُ فىِ امْسَفَرِ) (٥) .

---

(١) الصاحبى ص ٩٠.

(٢) ينظر المصطلح النحوى ص ٢٩ .

(٣) الكيشىُّ : محمد الكيشىُّ ٦١٥-٦٩٥ هـ محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشىّ ، الكيشىّ، شمس الدين ، عالم ، مصنف ولد بكيش ، ودرُس بالمدرسة النظامية ببغداد ، وتوفىبشيراز وله : الإرشاد إلى علم الإعراب وغيره . ينظر فى ترجمته : الوافى بالوفيات ١٤١/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه على الأصل ٦٨٧/٢ كتاب الصوم رقم ١٨٤٣ ، ومسلم ٧٨٦/٢ – كتاب الصيام رقم ١١٥ ، وقد سبق تخريجه بهذه الرواية فى ص ٤٢ من هذا البحث .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب الكيشى ص ٧١ ، ٧٢ .

الانتقادات التى وجهت لهذين التعريفين :

أما عن تعريف الفراء فقد عارضه ابن فارس بقوله : " وهذا القول أيضاً مُعارضُ بالذى ذكرناه ، أو نذكره من الأسماء التى لا تُنون ، ولا تضاف ، ولا يُضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام " (١) .

وأما عن التعريف الذى لم ينسبه الكيشىَ فقد انتقده الكيشىُ بقوله : " وإنما كانت هذه أماراتُ لأن بعض الأسماء كـ (إذا) و (متى) لا يخبر عنه ، وبعضها لا يدخله التنوين وهو ما لا ينصرف ، ولبعضها لا يدخله حرف التعريف وهو الأعلام فلما كانت مطردة منعكسة سُمِّيت أمارات "(٢).

وقد سبق الحديث عن علامات الاسم ومنها ما ذكره الفراء ، وما ورد فى التعريف الذى نقله الكيشى وفرق بين الحد والعلامة ، فالحد قول دال على ما هية الشئ كما سبقت الإشارة إليه والعلامة سمة " الشئ وخصيصته " التى ينماز بها عن غيره وما ذكر فى التعريفين عبارة عن علامات للاسم وليس حداً له .

ومما يؤكد ذلك ما قاله الفارسى : " ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين به كقولنا : الغلام ، والفرس ، وغلام ، وفرس " (٣) .

---

(١) الصاحبى ص ٩٠ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٢ .

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٤١٧/١ ، وينظر الجمل فى النحو نعبد القاهر الجرجانى ص ٣٧ .

٤- تعريف الأخفش ت ٢٠٨ هـ .

للأخفش فى تعريف الاسم رأيان نقلهما عنه ابن فارس فقال عن الأول: " وكان الأخفش يقول : إذا وجدت شيئاً يحسُن له الفعل والصفة نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك : الزيدان ، والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم" .

ثم قال عن الثانى : " ماحَسُن فيه (ينفغنى) و (يضرنى) فهو اسم " (١) يعنى : ما جاز أن يخُبر عنه (٢) .

وتعريف الأخفش كما يقول (فارنرديم) : " قائم على أساسين تركيبيٍ وصرفيٍ " (٣) هذا وقد ذكر له الزجاجى التعريف الثانى من هذين التعريفين ثم قال معقباً عليه : " وإنما أراد التقريب على المبتدئ ... ولم يرد التحقيق " (٤) .

<u>الانتقادات التى وجهت لتعريفى الأخفش</u> .

أما عن التعريف الأول فأستطيع أن أقول : إن من الأسماء ما لا يحُسن له الفعل نحو : كيف ، وأين ، وما الموصوله ونحوها ، وهى أيضاً لا تثنى ولا تجمع ولا تمنع من الصرف ومع هذا لم يرد من النحاة من قال: إنها ليست أسماءً .

---

(١) الصاحبى ص ٩٠ ، وينظر العلل فى النحو لابن الوراق ص ٢٦ .
(٢) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٩ .
(٣) فى المصطلح النحوى ص ٢٩ .
(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٩ .

وفيما يتعلق بالتعريف الثانى فيقول الزجاجى : " وفساد هـذا الحـدّ بيّنٌ؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنـه نحـو : كيـف ، وأيـن ، ومتى... ولا يجوز الإخبار عن شئ منها وهى داخلةٌ فى حدّنا الذى قـدمنا ذكره ؛ لأنها فى حيز المفعول به ؛ لأن " كيف " سؤال عن الحال ، والحال مفعول فيها عند البصريين ، وعند الكسـائى هـى : مضـارعة للوقـت ، والوقت مفعول فيه ... وأين أخواتها ظروف ، والظـروف كلهـا مفعـول فيها"([1]) .

٥- تعريف هشام الكوفى ت ٢٠٩ هـ([2]) .

وأما هشام الضرير – وهو من مشايخ الكوفيين – فقال : الاسم مـا دخلت عليه الباء ، أقول : مررت بمضروب ، ولا أقول : مررت بيضرب ، ولا بضربَ ، وروى عنه أيضاً أنه قال : الاسم : ما يؤدى عـن معنـى ولا يؤدى عن زمان ([3]) .

وقد ذكر ابن فارس تعريفاً قريباً منه نسبة له فقال : " وقـال قـوم: الاسم ما دخل عليه حرف مـن حـروف الخفـض ، وهـذا قـول هشـام وغيره"([4]).

([1]) الايضاح فى علل النحو ص ٤٩ ، ٥٠ .

([2]) هشام الكوفى : هشام بن معاوية الضرير ، ويكنى أبى عبد الله ، صاحب الكسائى وله مـن الكتب : كتاب المختصر ، وكتاب القياس ينظر فى ترجمته الفهرست ص ١١٠ .

([3]) فى المصطلح النحوى ص ٣٦ .

([4]) الصاحبى ص ٩ .

ونسب أيضاً تعريفاً آخر فقال : " وله قـول آخـر : إن الاسـم مـا نودى"([1]) .

<u>الانتقادات التى وجهت إلى تعريفات هشام للاسم</u> .

فيما يتعلق بالتعريف الأول والثالث والأخير فقد أورد علامتين للاسم وجعلهما تعريفاً له وهما الجر والنداء ، وهو فى ذلك يحذو حـذو الفـراء ومن نهج نهجه .

وأما قوله : " ولا أقول : مررت بضرب ، ولا يضرب " فكان يسـتقيم له لو قال : من الأفعال ، وإلا فيجوز دخولها عليها لو سمينا بهما وذلـك على سبيل الحكاية أما وأنه لم يقل ذلك فكلامه أبتر .

فضلاً عن أن تعريفه الثانى يتسع ليشمل حروف المعـانى ؛ إذ هـى تؤدى عن معنى فتصير الحروفُ على قوله أسماءً ولم يقل بذلك أحد .

هذا وقد وجه ابن فارس اعتراضاً على ما أورد هشـام للاسـم مـن تعريفات فقال : إن كل هذه التعريفات معارضة بنحو : كيف وأين ؛ إذهمـا اسمان ، ومع ذلك لا يدخل عليهما حرف الجر ، ولا يُناديان ، وقـول مـن قال: إن الاسم : ما صَلُح أن يُنادى فخطأ ؛ لأن كيف اسم ، وأيـن ، وإذا ، ولا يصلح أن يقع عليها نداء "([2]) .

([1]) الصحابى ص٩ .

([2])السابق ص ٩١ ، ٩٢ بتصرف .

٦- تعريف الرياشى ت٢٥٧هـ (١) .

أما الرياشى فقال : الاسم : ما يُضمن فيه ؛ أى ما يكون خبراً (٢) .

الانتقاد الذى وجه لتعريف الرياشى .

يقول د. نحلة : " قول الرياشى أن الاسم ما يضمر فيه فسروه بأنه أراد ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً ، فإذا كان أراد هذا فهو خطأ ؛ لأن أسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو تكون أخباراً ، ولا يُضمر فيها ، وينبغى على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء ؛ لأنها تكون أخباراً ويضمر فيها، وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يُوضع مكانه ضمير ، أو ما يعود عليه ضمير فهو خطأ أيضاً ؛ لأن من الأسماء أيضاً ما لا يضمر ولا يعود عليه ضمير " (٣) .

تعريف المبرد ت ٢٨٥هـ .

أما عن تعريف المبرد للاسم فيقول : " أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو وما أشبه ذلك " (٤) .

---

(١) الرياشى العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشى مولى محمد بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، من أهل البصرة توفى سنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرى ، قتلته الزبج . ينظر فى ترجمته : إنباه الرواه ٣٦٧/٢: ٣٦٩ والفهرست ص ٩١ .

(٢) فى المصطلح النحوى ص ٣٦ .

(٣) فى المصطلح النحوى ص ٣٧ .

(٤) المقتضب للمبرد ١٤١/١ .

وأبو العباس بذلك يكون نحواً قد نحا قريباً من سيبويه (١)، وحكى عنه على بن سليمان الأخفش (٢) أنه قال : الاسم ما أخبر عنه (٣) والاسم عند المبرد ما صلح دخول حرف الجر عليه وإلا فلا ،، يقول : " وتعبير الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وأن امتنع فليس باسم " (٤) .

وليس غرض أبى العباس ها هنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة (٥) .

الانتقادات التى وجهت لتعريف المبرد .

لم يسلم المبرد تعريفه للاسم ، وقد اعترض ابن فارس على تعريفه لأسم فقال " وهذا معارض أيضاً بكيف وإذا وهما اسمان لا يدخل عليها شئ منم حروف الجر " (٦) .

وقد اعترض الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه – رحمة الله – على المبرد بنفس ما اعترض عليه ابن فارس – رحمة الله – (٧) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ بتصرف يسير .

(٢) على بن سليمان الأخفش : أبو الحسن على بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير ، روى عنه المرزبانى قال : ما علمته صنف شيئاً ألبته ، وتوفى سنة ٣١٥هـ ، ينظر فى ترجمته وفيات الأعيان ٣٠١/٣ ، وأبناه الرواه ٢٧٦/٢ ، والفهرست ص ١٢٣ .

(٣) فى المصطلح النحوى ص ٣٦ .

(٤) المقتضب ١٤١/١ .

(٥) الإيضاح فى علل النحو ص ٥١ .

(٦) الصاحبى ص ٩١ .

(٧) ينظر حاشية المقتضب ١٤١/١ .

هذا وقد نقل الزجَّاجىُ (١) على المبرد اعتراضاً قريباً مما سبق فتجده بقول : وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : " ما دخل عليه حرف الخفض فهو اسم وما امتنع فيه فليس باسمً ، وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو : كيف ، وصَهْ ، وما أشبه ذلك " (٢) .

ولقد تولى الزجاجى الدفاع عن المبرد فيما وجه إلى رأيه من انتقادات حيث يقول : " وللمناضل عن رأى أبى العباس فى هذا جوابان :

أحدهما : ... أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب أو المستحقة له ، وهى لا تنفك مما ذكِرته ، ولم يُرد الإحاطة بالأسماء كلها.

والجواب الآخر ... قول : إن حدّ أبى العباس هذا فى قوله تعتبر الأسماء بدخول حرف الخفض عليها فاسد ؛ لأن الشئ قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثانى على حاله " (٣).

ولى أن أقول – بناءً على ما ورد عن المبرد فى هذا الصدد – إن المبرد فى التعريف الذى أورده فى المقتضب يكون قد احتذى حذو سيبويه، إلا أنه قصر الأمثلة التى أوردها على الثلاثى ، ممثلاً فيها لنكرة ، واسم

---

(١) الزجاجى : عبد الرحمن بن إسحاق ، وله فى النحو ، والأدب ، واللغة : الأمالى الصغرى ، والوسطى ، والكبرى ، وتوفى سنة ٣٣٧هـ ، وينظر فى ترجمته : إبناه الرواه ٢/١٦٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص ٥١ .

(٣) السابق الصفحة نفسها .

حيوان ، وعلم ، ولم يذكر المزيد كما فعل سيبويه حينما نص على " حائط " عند من ذهب إلى أنها من نص سيبويه .

وأما عن قوله – فيما حكاه عنه الأخفش الصغير – " الاسم ما أخبر عنه فهل لا يصدق على الخبر (الذى يخبر به عن المبتدأ ويبنى المبتدأ عليه أنه اسم ، وغير ذلك من الأسماء التى تقع فى المواقع الإعرابية المختلفة هل لا تعد أسماءً ؟! .

وأما عن قول المبرد كتابة : " وتعتبر الأسماء بواحدة .. إلخ " فهو فى هذه العبارة لم يقصد حد الاسم وإنما اقتصر على أبرز علامات الاسم ؛ هو الجر " والله أعلم .

٨- تعريف ابن السراج ت ٣١٦هـ (١) :

يعرف ابن السراج الاسم بأنه : " ما دلَّ على معنىً مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص (٢) نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وبكر ، وأما ما كان غير شخص (٣) فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة " (٤) .

---

(١) ابن السراج : محمد بن سهل المعروف ابن السراج ، أخذ النحو عن الزجاج والمبرد، وأخذ عنه جماعة منهم السيرافى وأبى على الفارسى توفى سنة ٣١٦هـ من مصنفاته: الأصول فى لنحو ، الوجيز ، شرح كتاب سيبويه ، ينظر فى ترجمته : وفيات الأعيان ٢٣٣٩/٤ وشذرات الذهب ٢٧٣/٢ إبناه الرواه ١٤٥/٣ ، والأعلام ٣٠٣/٥ ، ٣٠٤.

(٢) هو : اسم العين الدال على معنى يقوم بذاته . ينظر التعريفات ص ١٩ بتصرف.

(٣) هو : ما لا يقوم بذاته ويُسمى : اسم معنى سواء كان معناه وجودياً كالصم أو عدمياً كالجهل ينظر : السابق الصفحة نفسها بتصرف .

(٤) الأصول فى النحو ٣٦/١ .

فقول المبرد فى حد الاسم : (ما دلَّ على المعنى) هو الذى أخذه ابن السراج ، وقسَّمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخصٍ(١) .

وقرَّبه للمتعلم بقوله : " كل ما صلح أن يكون معه " ينفع ويضر " فهو اسم ، وكل ما لا يصلح معه " يضرُّ وينفعُ " فليس باسم . تقول : الرجل ينفعنى ، والضرب يضرنى ، ولا تقول " يضربُ ينفعنى " و لا " يقوم يضرنى " (٢) .

ولذلك قال ابن السراج – أيضاً : " وإنما قلت : ما دلَّ على معنى مفرد؛ لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنىً وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ ، وإما حاضر ، وإما مستقبل " (٣) .

هذا وقد أورد الكيشىُ تعريفاً قريباً من تعريف ابن السراج دون ينسبه فقال : " ويرسم الاسم بأنه الكلمة التى يجوز الإخبار عنها سواءُ دلَّ على العين أو المعانى مثل : قيام زيد ، والعلم حسنُ " (٤) . ؛ وهذان الضربان جاريان مجرى واحد فى استقامة الإخبار عنها يقول : العلم حسنُ ، كما تقول : زيد ، فتخبر عن المعنى الذى هو العلم كما يخُبر عن العين الذى هو زيد(٥).

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٥١ .

(٢) أنموذج الزمخشرى شرح ودراسة د. يسرية محمد ٦٨/١ ، وينظر الأصول فى النحو ٣٦/١.

(٣) الأصول فى النحو ٣٦/١ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٧ .

(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٧١/١ .

وقد ذكر الحيدرة اليمنىّ أيضاً تعريفاً آخر قريباً من تعريف ابن السراج إلا أنه اختلف عنه فى مراده بالشخص وغير الشخص . يقول : "الاسم ما دلّ على معنى مفردٍ فى نفس شخصٍ أو غير شخصٍ " (١) .

ومقصده من الشخص : جميع الموضوعات ، ومن غير الشخص : أسماء الله – تبارك وتعالى – وصفاته ، وذلك المعنى هو نفس المسمى(٢).

هذا وقد نسب المجاشعىّ (٣) لابن السراج تعريفاً آخر وهو : " ما دل على معنىً غير مقترن بزمان محصَّل ، وأعنى بالمحصَّل : الماضى ، والحاضر ، والمستقبل " (٤) ، ووافقه فى نسبة هذا الرأى له ابن عصفور(٥).

لكن الدكتور عبد الحسين الفتيلى محقق " الأصول فى النحو " قال عن هذا التعريف : " التعريف الذى ذكره هنا غير موجود بلفظه فى الأصول ، وإنما يُفهم ضمناً من قول ابن السراج : " فإذا كانت اللفظة تدل على زمان

---

(١) كشف المشكل فى النحو ١/١٧٠ .

(٢) السابق الصفحة نفسها بتصرف .

(٣) المجاشعى : على بن فضال بن على بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة ، صنف فى النحو إكسير الذهب فى صناعة الأدب ، وشرح عيون الإعراب ، والمقدمة وغيرها ، مات سنة تسع وتسعين وأربعمائة ، ينظر فى ترجمته: إبناه الرواه ٢/٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٤) شرح عيون الإعراب ص ٣٥ .

(٥) شرح جمل الزجاجى ١/٨٩ ، ٩٠ .

فقط ، فهى اسم ، وإذا دلت على معنى وزمان محصَّل فهى فعل ، وأعنـــى بالمحصَّل الماضى ، والحاضر ، والمستقبل " (١) .

الانتقادات التى وجهت إلى تعريف ابن السراج

لقد وصف الزجاجى تعريف ابن السراج للاسم بأنه غير صحيح وقال: " وهذا حدٌ غير صحيح ؛ لأن قوله : " الاسم ما دلَّ على معنىً يلزمه منه أن يكون ما دلَّ من حروف المعانى على معنى واحدٍ اسماً نحو : (أنْ ولـــم) وما أشبه ذلك ، وليس قوله : " وذلك المعنى يكون شخصاً ، وغير شخصٍ ليس بمخرج له عما ذكرناه ؛ بل يؤكد عليه الإلزام ؛ لأنـــه إن جعـــل أحـــد قسمى المعنى الذى دلَّ على الاسم واقعاً علـــى غيـــر شـــخصٍ ، فحـــروف المعانى داخلةٌ معه ، وهذا لازم له " (٢) .

أما المجاشعى فقد اعترض على تعريف ابن السراج ، والتعريف الذى نسبه له حيث قال : وكلاً القولين خطأ ؛ لأن الحرف يدل على معنى مفرد ، وغير مقترن بزمان محصَّل ، لكن إن زاد فى الحد : " ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصَّل " صح " (٣) .

ويقول ابن يعيش فى معرض رده على تساؤل اعترضُ به على قـــول ابن السراج : " على معنى مفردْ : " فإن قيل : فأين ، وكيف ، ومَنْ أسماءُ دلت على شيئيين : الاسمية والاستفهام وهذا قادحُ .

---

(١) ينظر حاشية ٣٧ من ٣٦/١ من كتاب الأصول فى النحو ، وينظر أمالى ابن الشجرى ١٥/٢ حاشية ٢ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٠ .

(٣) شرح عيون الإعراب ص ٣٥-٣٦ ، وينظر فى المصطلح النحوى ص ٣٧ .

فالجواب : أن هذا إنما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابـــه من هذا الاستعمال ، أما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وإلا فلا ، وذلك أن (مَن) يدل على معنى الاسمية بمجردها ، واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج تقدير همزة الاستفهام معها ... ولو وُجد اسم معرب نحو : زيد وعمرو وهو يدل على ما دلَّ عليه مـــن غيـــر نيابة ، لكان قادحاً فى الحد " (١) .

٩- تعريف ابن كيسان ت ٣٢٠ هـــ (٢) .

كان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أنه قال حاكياً عن بعض النحويين (٣) : الأسماء مـــا أبانـــت عـــن الأشـــخاص ، وتضمنت معانيها نحو : رجل وفرس ثم قال وهذا قول جامع (٤) .

ولابن كيْسان فى كتبه حدودُ للاسم غير هذا هى من جـــنس حـــدود النحويين ، وحده فى كتابه " المختار " (٥) بمثل هذا الحد الذى ذكرنـــاه (٦)

---

(١) شرح المفصل ٢٢/١ .

(٢) ابن كيْسان : أبو الحسن أحمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، له مؤلفاتُ كثيـــرة منهـــا: المهذب ، المختار فى علل النحو وغيرهما ، وتوفى ببغداد ســـنة ٣٩٩هـــــ . ينظـــر فـــى ترجمته: شذرات الذهب ٢٣٢/٢ ، الأعلام ٣٢٨/٥ .

(٣) ذكر ابن بابشاذ فى شرح المقدمة النحوية للشعرانى ص ٢٩ تعريفاً قريباً منه حيث قال : " قال الشيخ - رحمه الله - أما قولنا : الاسم ما أبان عن مسمىً شخصاً كان أو غير شخص مثل : رجل وامرأة ، وزيد ، وهند ونحوه من المرئيات وعلم ومعلوم ونحوه من الصـــفات ، وعلم وقدرة ، وفهم ونحوه من المعانى فإن هذا جواب عن السؤال الأول وهو : ما الاسم".

(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٠ .

(٥) المختار فى علل النحو . ينظر معجم لمؤلفين ١٣٨/١٧ .

(٦) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ .

حيث قال : " الاسم صوتٌ موضوع دالٌ باتفاقٍ على معنـــى غيـــرُ مقـــرونٍ بزمان " (١) .

الانتقادات التى وجهت إلى تعريف ابن كيسان .

يقول الزجاجى : " وعُوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكـــلام فيـــه ؛ لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص ، وهى المصادر كلها " (٢) .

* ويمكننى أن اعترض بنحو : كيف ، وأين ، ومتى فهُنَّ أسماءُ تبين عمـــا تسمى به ، ومع هذا فليست تبين أشخاصًـــا كرجـــل ، وزيـــد وحجـــر ، وليست تبين غير أشخاص كالمعانى نحـــو : العلـــم ، الحسُـــن ، العـــدم ونحوها ، وإنما تبين أدوات ذوات معانى ؛ فعلـــى قولـــه لا يـــدخلن ولا أمثالهن فى هذا الحد ، ولم يقل بذلك أحد والله أعلم بالصواب .

١٠- تعريف الأنبارى ت ٣٢٨ هـــ .

هو : " كل لفظةٍ دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل"(٣) وقد تقاربت الألفاظ التى عرف بها ابن الورَّاق (٤) الاسم على نحو ما نص عليه الأنبارى . فهو يقول : " كل ما دلَّ على معنىً مفردٍ تحته غير مقترنٍ

---

(١)الإيضاح فى علل النحو ص ٥٠ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) أسرار العربية ص ٩ .

(٤) ابن الورَّاق : محمد بن عبد الله بن العباس البغدادى ، أبو الحسن المعروف بابن الورَّاق أو الورَّاق كان ختن أبى سعيد السيرافى على ابنته ، ولم يذكر المترجمون تاريخـــاً لولادتـــه ، توفى سنة ٣٨١هـــ ، وله من المصنفات : العلل فى النحو ، ينظر فى ترجمته : الفهرســـت ص ١٧٢ ، وإبناه الرواه ١٦٥/٣ ، والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص ٥٣ .

بزمانٍ محصَّل ، فهو اسم كقوله رجل وفرس ، وما أشبه ذلك ،ألا تـــرى أن هذه اللفظة دالة على شخصٍ مجرد من شئ سواه " (١) .

وقال السيرافى أيضاً : " كل شئ دلَّ لفظة على معنى غيـــر مقتـــرن بزمانٍ محصلٍ من مضيٍ أو غيره فهو اسم " (٢) .

وقد نقل ابن يعيش عن السيرافى لفظاً مقارناً مما نـــص عليـــه فـــى تعريف الاسم حيث يقول : " كلمة دلت على معنى فى نفســـها مـــن غيـــر اقتران بزمان محصل " (٣) .

ثم أخذ فى تفسير مفردات هذا التعريف فقال : " كلمة " جنس للاســـم شترك فيه الأضرب الثلاث للاسم ، والفعل ، و الحرف ، وقولـــه : " تـــدل على معنى فى نفسها " فصل احترز به من الحرف ؛ لأن الحرف يدل علـــى معنى فى غيره ، وقوله : " من غير اقترانٍ بزمانٍ محصَّلٍ فصل ثانٍ جمـــع بها المصادر إلى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل فى حيـــز الأســـماء ؛ لأن الأحداث تدل على أزمنةٍ مبهمة ؛ إذ لا يكون حدث إلا فى زمـــان ، ودلالـــة الفعل على زمان معلوم إما ماضٍ ، وإما غير ماض " (٤) .

---

(١) العلل فى النحو لابن الوراق ص ٢٦ .
(٢) شرح كتاب سيبويه السيرافى ٥٣/١ .
(٣) شرح المفصل ٢٢/١ .
(٤) شرح المفصل ٢٢/١ ، ينظر إمالى ابن الشجرى ١٦/٢ .

هذا وقد نقل ابن الشجرى عن بعض المتأخرين تعريفاً مقارباً لتعريف الأنبارى حيث يقول : " الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها دلالـــةً غيـــر مقترنة بزمانٍ محصّلٍ " (١) .

<u>الانتقادات الذى وُجّه إلى بعض التعريفات السابقة</u> .

يقول السيرافى : " وتوهم بعض الناس أن " مضرب الشَّوْل " (٢) وما جرى مجراه (٣) قد دلَّ على الضّراب ، وعلى الزمان الذى يقع فيه ، وأورد بذلك إفسادها ذكرناه من حدِّ الفعل بدلالته على لحدث والزمان ، وقد وَهِـمَ فيما توهم ؛ لأن الذى أردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدل عليه الفعل بلفظة من زمانٍ ماضٍ ، أو غير ماضٍ كقولك : " قـــام " ، " يقـــوم " ، و " مضرب " اسم الزمان الذى يقع فيه الضـــراب .... ولـــو كانـــت الأســـماء المشتقة توجب ألا ينفرد المشتق له بالاسم ، إلا أن ينظم إليه المعنى الـــذى اشتق منه اللفظ ، لكان الزانى يقتضى الرجل والزنا جميعاً .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١٥/٢ .

(٢) جاء فى السان ٢٣٦٣/٤ مادة (ش . و . ل) : " شـــالت الناقـــة بـــذنبها تشـــوله شـــوْلاً وشولاناً، وأشالته واشتشالته أى رفعته ، الشول من النون : التى خـــفَّ لبنهـــا ، وارتفـــع ضرعها ، وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتجها أو ثمانية فلم يبق فى ضروعها إلا شـــولُ من اللبن أى بقية مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها ، وواحدتها شائلة " .

(٣) نحو : مقدم الحاج تفوق النجم على ما ذكره ابن الشجرى ١٥/٢ من كتابه الأمـــالى وعـــن خفوق لنجم يقول ابن منظور فى اللسان ١٢١٤/٢ مادة (خ . ف . ق) : "وخفق الـــنجم ، وأخفق غاب .. وقيل : هو إذا تلألأ فى المغرب ، وكذلك الشمس ، عن ابن الأعرابى " .

وكنا إذا قلنا : لعن الله الزانى ، فقد أدخلنا الزنا معه فى اللعن ، وهذا بيِّن الفساد " (١) ؛ لأن الحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق ، أو غيره ممَّا هو من لوازمه ، ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب ؛ لأنه من لفظه ، والمضروب ؛ لأن يقتضيه ، ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير (٢) .

وإذا كان المفهوم من دلالة وضع الاسم معنىً واحداً فقد سلم لفظ الحد(٣) .

١١- تعريف الزجاجى ت ٣٣٧ هـ .

وعرفه الزجاجى بقوله : الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو واقعاً فى حيز الفاعل والمفعول به (٤) ، أو دخل عليه حرف الخفض (٥) .

ثم أعقبه بقوله : " هذا الحد داخل فى مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم ألتبه ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم " (٦) .

الانتقاد الذى وُجِّه لتعريف الزجاجى .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥٣/١ ، ٥٤ .
(٢) الإيضاح فى النحو ص ٢٧ .
(٣) العلل فى النحو ص ٢٧ .
(٤) الإيضاح فىعلل النحو ص ٤٨ .
(٥) أنموذج الزمخشرى شرح ودراسة د. يسرية محمد ٦٧/١ .
(٦) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ .

لقد رمى ابن عصفور هذا الحد بالفساد حيث قال : " وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد لأنه ليس بجامع ، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود لا يشذ منها شئ ، مانعاً لماهو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود.

والدليل على أنه ليس بجامع أن " أَيْمُنْ " التى هى فى مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا فى القسم مبتدآه ، ولا يدخل عليها حرف الجر ، ولا تكون فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مطعن فى هذا الحد بأكثر من " أَيْمُنْ " (١) .

ثم ذكر فى موضع آخر ثلاثة أوجه انتقد بها هذا الحد قال : " فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه : أحدهما : أنه تسمح فيه ، والتسامح لا يجوز فى الحدود ، والآخر : أنه أتى فى لحدد (ما) وهى للإبهام ، و (أو) وهى للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين فى الحد ؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ والنص على المعنى ، والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ، ومفعولاً قبل ان يبين ما الفاعل والمفعول فى اصطلاح النحويين فيؤدى ذلك إلى جهل الاسم ، ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال : الفعل أيضاً قد يكون فاعلاً مثل قوله : ﴿ ثُمَ بَدَا لَهُمْ مّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الاَيَاتِ لَيَسْجُنُنّهُ حَتّىَ حِينٍ ﴾ (٢) فإن ذلك مؤول ، وفاعل (بَدَا) ضمير المصدر الذى يدل عليه (بدا) كأنه قال : بدا لهم ، وكذلك ما جاء من هذا"(٣) .

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/٩٠ .
(٢) سورة يوسف الآية رقم ٣٥ .
(٣) شرح جمل الزجاجى ١/٩٢ .

هذا وقد اعترض السُّهَيْلىَ (١) أيضاً على بعض الكلمات الواردة فـــى تعريف الزجاجى حيث يقول : " لا يخلو أن يكون أراد بالاسم (المسمى) ، أو أراد به اللفظ الدال عليه ، فإن كان أراد بالاسم المسمى فعبارته صحيحة إلا قوله : أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فإن حرف الخفـــض لا يدخل على المسمى ، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه .

وإذا كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى فظاهر عبارته أيضـــاً الفساد ؛ لأن الذى يكون فاعلاً أو مفعولاً فى الحقيقة ، إنما هـــو المســـمى دون الاسم " (٢) .

١٢- تعريف الزجاج ت ٣٦٦هـــ (٣) .

يقول ابن فارس : " سُئل الزجاج عن الاسم فقـــال : صـــوتُ مُقطَّـــعُ مفهوم دالُ على معنىً غير دالٍ على زمان ولا مكانٍ (٤) .

وقد نص عليه الزجاجى مع زيادة قليلة دون أن ينسبه للزجاج فقال : "وقال آخرون : " الاسم صوتٌ موضوعٌ دالٌ باتفاقٍ على معنىً بلا زمان ولا

---

(١) السهيلى : عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبى الحسن الخثعمىّ ، ثم السهيلىّ ، مولده سنة ٥٠٨هـــ بمدينة مالقة ، وتوفى بمراكش سنة ٥٨١هـــ ، وله من المصنفات: التعريف والأعلام فيما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، ونتائج الفكر وغيرهـــا ، ينظـــر فـــى ترجمته : وفيات الأعيان ٣/١٤٣ ، ١٤٤ ، وإنباه الرواه ٢/١٦٢ .

(٢) نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ص ٦٣ .

(٣) الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم محمد بن السّرى الزجاج ، وله من الكتب : معانى القـــرآن ، الاشتقاق ، القوافى ، العروض وغيرها ، ينظر فى ترجمتـــه : الفهرســـت ص ٩٥ ، ٩٦ ، وإنباه الرواة ١/١٥٩ ، معجم المؤلفين ١/٣٣ .

(٤) الصحابى ص ٩٢ .

يدل جزؤه على شئ من معناه " وهذا أيضاً كلام القـــوم ، وإن كانـــت فيـــه الزيادة اليسيرة " (١) .

<u>الانتقاد الذى وجه إلى تعريف الزجاج .</u>

لقد وجه ابن فارس الانتقاد إلى التعريف السابق للزجاج حيث يقول : "وهذا مُعارضُ بالحرف ، وذلك أنا نقول : " هل " ، " بل " ، وهـــو صـــوتُ مقطعُ مفهومُ دالُ على معنىً غير دال على زمانٍ ولا مكانٍ " (٢) .

كما أن هناك بعض الحيوانات كالببغاء مثلاً ينطق بأصـــواتٍ مُقَطَّعـــةٍ مُفْهِمَةٍ دالةٍ على معنىً وليست مرتبطةٍ بزمانٍ أو بمكانٍ فهل يُعد ما ينطـــق به منْ قبيل الأسماء ؟! .

١٣- تعريف الرمانى ت ٣٨٤ هـ (٣) .

نقل المجاشعى عن الرمانى قوله فى تعريف الاسم : " الاسم : ما دل على معنىً دلالة الإشارة " (٤) .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٤٩ .

(٢) الصاحبى ص ٩٢ .

(٣) الرمانى : على بن عيسى بن على بن عبد الله المعروف بالرمانى ، أبـــو الحســـن الـــوراق أصله من : سُرّ من رأى كان مولده فى سنة ست وتسعين ومائتين ببغداد أخذ عن أبى بكـــر بن السراج ، وأبى بكر بن دريد ، والزجاج من أهم مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، نكـــت سيبويه ، معانى الحروف ، غيرها ، توفى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، ينظر فى ترجمته " الفهرست ص ١٠١ ، إنباه الرواه ٢٩٤/٢ ، معجـــم الأدبـــاء ١٩١/٤ ، شـــذرات الـــذهب ٢٣٤/٣ ، نزهة الألباء ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) شرح عيون الإعراب ص ٣٦ .

الانتقاد الذى وجه إلى تعريف الرمانىَ .

من المعروف أن الأسماء الدالة على الإشارة كـ (هنا) ، (وهنـــاك) ، وهذا وهذه ونحوها ليست كل الأسماء كى يحصر الرمانى فيهـــا الاســـم ، فهناك من الأسماء ما يدل على دلالةً مختلفةً كدلالة اسم الزمان على الزمان ، واسم المكان على لمكان ، واسم الآلة على الآلة وغيرها مـــن الأســـماء التى لا تدل على الإشارة .

ونحو : اسم الفاعل كضارب ، واسم المفعول كمضـــروب ولا يـــدلان دلالة الإشارة وإنما يدلان على حدث وذات اتصفت بهذا الحدث سواء أوقع منها ، أم وقع عليها فهل لا تعد كل هذا الصيغ من الأسماء لأجـــل أنهـــا لا تدل دلالة الإشارة ؟! .

ويقول المجاشعى : " وهذا أيضاً يفسد لأن من الأسماء مـــا لا يـــدل دلالة الإشارة وذلك نحو : آمين ، وكيفَ ، وصهْ ، ومهْ وما أشبه ذلك "([1]).

١٤- تعريف ابن فارس ت ٣٩٥ هـــ .

لم ينص ابن فارس على أن هذا التعريف له ، وإنما نقل عنه قوله : "وذُكر لى عن بعض أهل العربية أن الاسم : " ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ، ولازماً له ، وهذا قريب " ([2]) .

([1]) شرح عيون الإعراب ص ٣٦ .
([2]) الصاحبى ص ٩٢ .

الانتقاد الى وُجِّه إلى التعريف الذى نقله ابن فارس .

لقد ذكر الدكتور نحلة أن ابن فارس قد ارتضى هذا التعريف مع أنـــه تعريف لغوى للاسم ، لا تعريف اصطلاحى ؛ حيث أنه لا ينطبق على من ، وما ، ونحوها .

وابن فارس نفسه إنما كان يأخذ هذا المأخذ عن الحدود التى نقلهـــا عن غيره من العلماء فضلاً عن أن الدكتور نحلة قد جزم بأن هذا التعريف للاسم هو ما ارتضاه ابن فارس (١) .

إلا أننى لم أجد فى كلامه ما يوحى بهـــذا ؛ لأن قولـــه عقـــب ذكـــر التعريف : " وهذا قريب " قولُ غير واضَح المراد منه والله أعلم .

١٥- تعريف المجاشعىّ ت ٤٧٩ هـــ .

يقول المجاشعىّ : " والحد الصحيح عندنا أن يقُال : الاسم ما استحق الإعراب فى أول وَهْلةٍ " (٢) وقد نقل كلُ من الأنبارىّ والكيشـــىّ تعـــرفين مقاربين منه الأول : " ما استحق الإعراب أول وضعه" (٣) .

والثانى : " ومنهم من حـــدّ الاســـم بأنـــه : " المســـتحق للإعـــراب بالذات"(٤).

---

(١) ينظر فى المصطلح النحوى ص ٣١ بتصرف .
(٢) شرح عيون الإعراب ص ٣٦ .
(٣) أسرار العربية ص ٩ .
(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧١ .

الانتقاد الذى وجه لبعض هذه التعريفات .

لقد وجه الكيشىّ انتقاداً إلى التعريف الذى نقله عن بعض النحاة حيث يقول عنه : " إنه مطرد منعكسُ ، لكنه مختل ؛ لما يلزم منه تعريف الشئ بما هو أخفى منه ، فإننا ما لم نعرف أن الكلمة اسم لا نعرف أنها تستحق الإعراب بالذات " (١) .

فضلاً عن أن هناك من ألأسماء (الأسماء المبنية) وهى القسم المناظر للأسماء المعربة كأسماء الموصول ، والإشارة ، والاستفهام ، والشرط وغيرها .

وإذا سلَّمنا بصحة هذا التعريف لكُنَّا قد أخرجنا هذا القسم من باب الأسماء ، ولم ينكر ذلك أو يقل به أحد من النحاة والله أعلم بالصواب .

١٦- تعريف الزمخشرى ت ٥٣٨ هـ .

لقد عرف الزمخشرىُّ الاسم بقوله : " الاسم ما دلَّ على معنىً على معنىً فى نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران " (٢) .

على أن من النحاة من اتفقت تعريفاتهم – إلى حدٍ كبيرٍ – مع تعريف الزمخشرى فقد عرَّفه الشَّلوْبين (٣) بقوله : " الاسم كلمةٌ تدل على معنىً فى نفسها " (٤) .

---

(١)الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧١.

(٢) المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٦ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

(٣) الشلوبين : عمر بن محمد ، روى عن السهيلىّ ، وهو بلغة الأندلس (الأشقر) ، (الأبيض)، له التوطئة ، وشرح الجزولية ، وشرح الكتاب سنة ٦٤٥هـ ، ينظر فى ترجمته : إنباه الرواه ٣٣٢/٢ ، البلغة ص ١٧٢ ، البغية ٢٢٤/٢ ، والكنى والألقاب ٣٦٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبين ٢٥/١ بتصرف .

وعرَّفه إسماعيل بن علىّ (١) بأنه : " ما دل على معنىً فى نفسه غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة " (٢) .

وعرَّفه ابن هشام بقوله : " كلمةُ تدل على معنىً فى نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة " (٣) . ويلاحظ مدى التقارب الأخير بينه وبين سابقه فى اللفظ والمعنى .

وعرَّفه ابن عقيل بقوله فى إطار حديثه عن أقسام الكلمة فقال : " وهى إما اسمُ ، وإما فعلُ ، وإما حرفُ ؛ لأنها إن دلَّت على معنىً فى نفسها غير مقترنةٍ بزمان فهى الاسم ... إلخ (٤) .

وعرَّفه السيوطى بأنه : " كلمة تدل على معنىً فى نفسه ولم يقترن بزمان " (٥) ، هذا وقد أشار إليه الآثارىُّ (٦) فألفيته حيث قال :

---

(١) إسماعيل بن على : بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شادى الملك المؤيد ، عماد الدين أبو الفداء صاحب حماه ، ولد فى جمادى الأول سنة ٦٧٢ هـ وتوفى فى المحرم سنة ٧٣٢ هـ ينظر فى ترجمته : الوافى بالوفيات ١٧٣/٩، والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ .

(٢) الكناش فى النحو والصرف لإسماعيل بن على ص ٥ .

(٣) الجامع الصغير فى النحو ص ٥ وينظر شرح شذور الذهب له ص ١٦ ، وشرح اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان ٦٣/١ .

(٤) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١٩/١ .

(٥) همع الهوامع ٧/١ .

(٦)الآثارىَ : شعبان بن محمد بن داود ، على بن أبى المكارم زين الدين الموصلى ، اشتهر بالآثارى لإقامته فى رباط الآثار ، منم مصنفاته : شرح ألفية ابن مالك ، كفاية الغلام فى إعراب الكلام وغيرها ، ينظر فى ترجمته : الضوء اللامع ١٠١/٣ ، هدية العرفين ٤١٦/٥، الأعلام ١٦٤/١ .

الاسم قولُ لفظــةٌ دلَّ علــى ... معنىً دون زمانٍ فُصِّــلا (١)

وهناك من العلماء المحدثين من لهج بتعريف الزمخشــرى ، ومــن هؤلاء العلماء الشيخ المرحوم محمد محى الدين عبد الحميــد ، والأســتاذ الدكتور المرحوم شوقى ضيف ، وغيرهما (٢) .

الانتقادات التى وجهت إلى تعريف الزمخشرى .

لم يسلم حد الزمخشرى من النقد ، وكان ممن تــولاه بالنقــد ابــن يعيش، وحاصل اعتراضه موجه إلى قوله : " دلالة مجردة من الاقتــران " حيث لم يقرنه بقوله : " بزمانٍ محصلٍ حيث قال : " وربما أرادوا نقضًــا : مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج إلى التعــرض لقولــه : " محصَّل " ؛ لأنا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية ، والمصادر لا تدل على الــزمن من جهه اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها ، وهــذه الدلالــة لا اعتداد بها ؛ فلا يلزم التحرز عنها ، ألا ترى أن جميع الأفعال لا بــد مــن وقوعها ف مكان ، ولا قائل : إن الفعل دالٌ على المكان ، كما لا يقال : إنه دالٌ على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفــوق الــنجم فالزمــان مستفادُ من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه " (٣) .

---

(١)ألفية الآثارى كفاية الغلام فى إعراب الكلام لزين الدين شــعبان بــن محمــد داود الآثــارى ص٤١.

(٢) ينظر تحديد النحو د. شوقى ضيف ص ٤٩ .

(٣) ينظر تهذيب شرح ابن عثيل فى النحو لعبد الحميد شباته عوض ، محمود أحمــد المكــاوى ٦/١ .

وقد ذكر ابن الحاجب على هذا الحد اعتراضاتٍ ثلاثةً ، وذكر فى طيِّها الجواب عنها حيث قال : " هذا الحد يرد عليه أمور : أحدها : أن الغبُوق(١)، والصَّبُوح (٢) لا يدخل فى هذا الحد ؛ لدلالته على الزمان ، وهو من قبيل الأسماء بالاتفاق ، والجواب : أنه يدل على زمان من الأزمنة الثلاثة ، وإنما يدل على الزمان الذى هو من أول النهار وآخره ، وقد قيدنا الأزمنة بالماضى ، والحاضر ، والمستقبل فيجب دخوله فى الحد .... قال الشيخ : وأشكلُ ما يرد على الحد الأفعال التى لا تتصرف مثل : نعم ، وبئس ، وليس، وحبذا ، وعسى ، فإنها تدل على معنى فى نفسها من غير زمان ، فيجب دخولها فى حد الاسم ، وهى أفعال عند البصريين والجواب : أن هذه الأشياء دالةُ على الأزمنة فى أصل الوضع تقديراً فى بعضها ، وتحقيقًا فى بعضها ، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حد إعرابها ... وقد أراد على حد الاسم قولهم : المستقبل والماضى ونحوه فإنها تدل على الحدث والزمان .

---

(١) الغبوق : جاء فى اللسان ٣٢١٠/٥ مادة (غ . ب . ق) : " الشرب بالعشى .. ، والغبوق ما اغتبق ، وخص بعضهم به اللبن المشروب فى ذلك الوقت ، وقيل : ما أمسى عند القوم من شرابهم فشربوه .. والغبوق : ما اغتبق حاراً من اللبن بالعشى ... والغبوق والغبوقة : الناقة التى تحلب بعد المغرب عن اللحيانى .. والغبوق شرب آخر النهار مقابل الصبوح " .

(٢) الصبوح : جاء فى اللسان ٢٣٨٩/٤ مادة (ص . ب . ج) " كل ما أكل أو شرب غدوة ، وهو خلاف الغبوق والصبوح : ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه ، وحكى الأزهرى عن الليث ، الصبوح : الخمر .. والصبوح من اللبن : ما حُلب من الغداة ، والصبوح ، والصبوحة : الناقة المحلوبة بالغداة .. والصبوح : ما شرب بالغداة " .

فأجيب بأمرين : أحدهما : أن المستقبل ، والماضى يُراد بهما نفس الزمان ، وإذا قيل الفعل مستقبل زمانه ، ثم حذف الكثرة ، الثانى : سلَّنا أنه الفعل للكف لا دلالة على الزمان بالوضع ، وإنما لزم الزمان المستقبل ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه قولك : متعلق للاستقبال فلو كان له لدلالة على الزمان لكان للاستقبال " (١) .

وعلى الرغم من هذه الإعتراضات التى وجهت لتعريف الزمخشرى ، فإن (فارنرديم) قد عدة ومن قبله تعريف السيرافى تقدماً فى تعريف الاسم لا ينبغى تجاهله ؛لأن الاسم عندهما لم يعد اسمًا يُسمى به الشئ ، وهو ما لا ينطبق على الصفات ، وبعض أسماء المعنى ؛ بل أصبح علامةً على فصيلة من الكلمات (٢) .

١٧- تعريف ابن الشجرى ت ٥٤٢ هـ .

يقول ابن الشجرى : " وأسلم حدود الاسم ما دلَّ على مسمىً به دلالة الوضع ، وإنما قلنا : " ما دلَّ ، ولم نقل : " كلمة تدلُّ ، لأننا وجدنا الأسماء ما وُضع من كلمتين ، كمعدىْ كرب ، وأكثر من كلمتين كأبى عبد الرحمن .

وقلنا : " دلالة الوضع " تحرزاً ممَّا دلَّ دلالتين ، دلالة الوضع ، ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول وأخويه ، وذلك لأنهن اشتُقْقْن منه ، فلسْن كالفعل فى دلالته على الحدث والزمان ؛ لأن الفعل وُضع ليدلَّ على هذين المعنيين معاً ... وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل ، وجدتها لا يخرج منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها .. وعلى تباين أسماء فى الدلالة

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٦٣/١ : ٦٥ .
(٢) فى المصطلح النحوى ص ٣١ بتصرف .

على المسميات من الأعيان والأحداث ، وما سميت به الأفعال ... وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو : متى وأين ، وكم ، وكيف " (١) .

١٨- تعريف نقله ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ .

لقد أملى على ابن الحاجب تعريفاً للاسم وهو : " ما دلَّ على مسمى دلالة بيان من غير اقترانٍ بزمان " (٢) .

الانتقاد الذى وجهة ابن الحاجب لهذا التعريف .

يقول ابن الحاجب مُضْعِفا لهذا التعريف : " قوله : " ما دلَّ على مسمى إن أراد بالمسمى المعنى الذى كان به الاسم اسماً ، أو المعنى باعتبار اشتقاق من الاسم فدَوْرٌ .

وأيضاً لا حاجة إلى زيادة " دلالة بيان " وإن أراد بالمسمى المدلول المطلق ، فالحرف كذلك ، إلاّ أن يُريد بقوله : " دلالة بيان الاستقلال بالمفهومية فحينئذٍ يكون مستقيماً " (٣) .

ولكنى أرى أنه مع التسليم بصحبة ما ذهب إليه ابن الحاجب إلا أن تعليله لصحة عبارة " دلالة بيان " الواردة فى التعريف ، لا داعى للإتيان بها لأن الاسم إنما وضع لكى يدل على مسماه دلالة بيان وتوضيح ، فهذا من مستلزماته فضلاً عن أن الاسم يستقل بنفسه فى دلالته على المعنى ، بعكس الحرف إذ من صميم خصوصيته أنه لا يستقل بنفسه فى إفهام المعنى ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٢/١٥ ، ١٦ .
(٢) أمالى ابن الحاجب ٢/٨١٩إملاء رقم ١٣٥ .
(٣) السابق الصفحة نفسها .

١٩-٢٠- تعريفا ابن عصفور ت ٦٦٩هـ .

لقد أورد ابن عصفور تعريفين للاسم ، ولكلٍ منهما حديث يخصه ، أما عن التعريف الأول فيقول : " وقد أكثر الناس فى حد الاسم ، فأوضح ما حُدَّ به الاسم أن تقول : الاسم كلمة ، أو ما فى قوة كلمة (١) ، تدل على معنى فى نفسها ، ولا تتعرض ببنيتها للزمان (٢) ، وقد تولى ابن عصفور تفنيد ما قد يثار من أمور تفسد هذا الحد ، فيقول : " ولا يتعرض على وقوله : " تدل على معنى فى نفسها " بالموصولات ؛ فيقال : هى أسماء ولا تدل على معنىً فى نفسها ، بل فى غيرها ، وإنما كان الاعتراض بذلك فاسداً ؛ لأن الموصول يدل علىَ معنىً فى نفسه لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لا يُغير ما يدخل عليه .

ولا يُعترض على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هى أسماء وقد دلت على معنى فى غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط ، وليس معنى حد الاسم بأنه : " ما دل على معنى فى نفسه " أن لا يقتضى أنه لا يدل مع ذلك على معنى فى غيره .

ولا يعترض على وقوله : " ولا تتعرض ببنيتها للزمان " بنحو : أمس، وغد ، ولا بالصبوح ، ولا الغبوق بحجة أنها متعرضة للزمان ؛ لأن (أمس) بعض اليوم الذى قبل يومك ، و(غداً) بعض اليوم الذى بعد يومك،

---

(١) يقول ابن عصفور : " وقولنا أو ما فى قوته قوة كلمة " يحترز من فى تأبطَّ شراً وأمثاله؛ لأنه وإن لم يكن كلمةً واحدةً فقوته قوة كلمةً واحدة ؛ لأنه صار يُفيدها تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو " . ينظر شرح جمل الزجاجى ٩٣/١ .

(٢) السابق الصفحة ذاتها .

و (الصبوح) يدل على الصباح ، و (الغبوق) يدل على العشى ؛ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان ، بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان (١) .

الانتقاد الذى وجهة ابن عصفور لهذا التعريف .

لقد انتقد ابن عصفور هذا الحد أن وصفه بأنه : صحيح حيث قال : " فهذا حدٌ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الإتيان بـ " أو " التى ليست من الألفاظ المستعملة فى الحدود " (٢) .

- ومن المعروف – كما سبق ذكره – أن (ما)تفيد الإبهام ولا بد فى الحدود من الوضوح كما أنه أيضاً جاء بـ (أو) وهى تفيد الشك ، والإبهام والشك أبعدُ ما تكون عنهما الحدود الصحيحة . وهذه الانتقادات قد سبق نقلها عن ابن عصفور نفسه فى اعتراضه على تعريف الزجاجى . وقد اعتُرض بها على تعريفه ، ألا يدل ذلك على ان ابن عصفور كان يُخطِّى غيره ، ثم يقع هو فى نفس هذا الخطأ ؟! .

وأما عن التعريف الثانى فيقول : " الاسم لفظ بدل على معنى فى نفسه، ولا يتعرض ببيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه (٣) فالاسم يدل على مجموعة على مسمَّاه ، ولكنَّ جزءه الذى

---

(١) شرح جمل الزجاجى ١/٩٤ بتصرف .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) السابق ص ٩٤ ، ٩٥ ، وقد ذكر ابن كمال باشا فى أسرار النحو ص ٧٦ تعريفاً مقارناً منه للاسم وهو : " ما دل على معنى بمادته مجردة عن دلالة الزمان بهيئته .

هو حرف من حروف التهجى لا يدل على معنى المسمى ، فالزاى من (زيد) لا يدل على جزءٍ من أعضائه ، ولا على معنىً من معانية (١) .

٢١- تعريف ابن مالك ت ٦٧٢هـ .

لقد أهمل ابن مالك حد الاسم فى " الكافيـــة الشـــافية " و " الألفيـــة " وذكر له حداً فى " التسهيل " (٢) ، كما أنه نص عليه فى " شرح التسهيل " مع الشرح والتوضيح لمفرداته .

جاء فى" التسهيل " (٣) عن تعريف الاسم أنه : " كلمة تسند (٤) مـــا لمعناها إلى نفسها (٥) أو نظيرها " (٦) .

---

(١) نموذج الزمخشرى شرح ودراسة د. يسرية محمد ٧١/١ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) تسهيل الفوائد تكميل المقاصد لابن مالك ص ٣ .

(٤) الإسناد : عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلبٍ بمطلوب منه ، فـــإن كـــان باعتبـــار المعنى اختص بالاسم ، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح للاسم نحـــو : زيـــد (معـــربٌ) ، والفعل نحو : قام (مبنى على الفتح) ، والحرف نحو : فى (حرف جر)، والجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩/١ .

(٥) فصلُ خرج به الفعل والحرف ؛ إذ أنها لا يُسند ما لمعناهما إلى نفسيهما ، التذييل والتكميـــل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ٤٥/١ بتصرف ينظر شفاء العليل فى إيضـــاح التســـهيل ٩٧/١ .

(٦) كأسماء الأفعال ، فإنه يُسند ما لمعناها إلى نفسها لأنها لا يُخبر عنها ؛ وهى مع ذلك أسماء؛ لأنها إن لم يسندِ ما لمعناها إلى نفسها أُسند إلى نظيرها ، فصهْ اسمٌ ؛ لأنه يسُند إلى نظيره وهو السكوت فتقول السكوت حسن ، المساعد تسهيل الفوائد ٦/١ .

قال السلسيلى ([1]) : " قيد الإسناد باعتبار مجرد المعنى ؛ لأنه الخاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام ، واحترز بذلك من الفعل والحرف ؛ فإنه لا يسند ما لمعناها إلى نفسيهما " ([2]) .

الانتقاد الذى وجه إلى تعريف ابن مالك .

لقد دأب أبو حيان – كما هو دَيْدَنُهُ – على الهجوم على ابن مالك ، ووجود فى رده لهذه التعريف مندوحته ، وكان حاد اللهجة فى نقده ، حيث قال : " وقد عدل فى حَد الاسم عمَّا حدَّ به النحويون إلى هذا الحد الذى ذكره، وهذا الذى اختاره غيرُ مختارٍ ؛ لأن النحويين حدُّوا والاسم بالأمور الذاتيات التى هى فيه قبل التركيب .

والمصنف حدّه بأمرٍ عارضٍ له حالة التركيب وهو الإسناد المعنوى ، وليس هذا شأن الحدود ، مع ما فى حدِّه من غموضٍ فى اللفظ والإبهام ، والترديد ، والمجاز الذى هو منافٍ للحد ؛ إذ الحد إنما يؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه ، وصار كل قيدٍ فى شرحه يحتاج إلى شرح طويل ، فيحتاج أن يشرح " الإسناد " و " المعنى " و " والنظير " وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود ، والإبهام فى قوله : " مالمعناه " ، والترديد فى قوله : " أو

([1]) السلسيلىّ : شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلى المصرى توفى سنة ٧٧٠هـ ، من أهم مصنفاته : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، ينظر فى ترجمته ، معجم المؤلفين ١٠٦/١١ ، طبقات المفسرين ٢٢١/٢ ، شذرات الذهب ١٨٩/٦ .

([2]) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٩٧/١ .

نظيرها " ، والمجاز فى قول : " إلى نفسها " والكلمة لا يقال لها : " نفسٌ إلا بمجاز " (١) .

٢٢- تعريف أبى حيان الأندلس ت ٧٤٥هـ .

يقول أبو حيان : " وأحسن ما حُدَّ به الاسم أن يقال : كلمةٌ دالةٌ بانفرادها على معنىً غير متعرضةٍ للزمان " (٢) .

٢٣- تعريف الفاكهى ت ٩٧٢هـ (٣) .

وللفاكهى من النحاة المتأخرين فى نهاية القرن العاشر الهجرىّ تعريف للاسم بأنه : " كلمة دلت على معنى فى نفسها ، غير مقترنةٍ بزمن معين وضعاً " (٤) .

وقد خرج بقوله : (فى نفسها) الحرف ؛ لأن المراد أن يدل الكلمة على المعنى ببنيتها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى .

وخرج بقوله : (زمن معين) الأزمنة الثلاثة (الفعل الماضى والحال والمستقبل) ؛ لدلالتها على زمن معين ، ودخل فى التعريف (الصَّبُوح والغَبُوق) لأن الزمن فيهما غير معين ، وخرج بقوله : (وضعاً) الأفعال المجردة عن الزمن كنعم وبئس وغير هما من الأفعال الجامدة ، ودخل فى

---

(١) التذييل والتكميل ١/٤٥ ، ٤٦ .

(٢) السابق ص٤٦ .

(٣) الفاكهى : عبد الله بن أحمد بن نور الدين على الفاكهى ، جمال الدين ، ولد بمكة المكرمة سنة ٨٩٩ هـ . ١٤٩٣م ، وتوفى بها سنة ٩٧٢هـ ، وله من المصنفات كتاب شرح الحدود فى النحو وغيره ينظر فى ترجمته الأعلام ٤/٦٩٣ ، إيضاح المكنون ١/٣٦٩ ، شذرات الذهب ٨/٣٦٦ ، معجم المؤلفين ٦/٢٨ .

(٤) شرح الحدود فى النحو للفاكهى ص ٩٢ .

الحد اسم الفاعلين ؛ بوضعهما فى الأصل لذات قام بها الوصف من غير زمان ، ولأن دلالتها على الزمان عارضة لا أثر لها .

وشمل الحد أسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة ، وضمائر الغيبة ؛ لدلالتها على معنى فى نفسها وهو الشئ المبهم ، ولاحتياجها إلى لفظ آخر ليس لإفادة ذلك المعنى وحدثانه فى هذه الألفاظ ، وإنما للكشف ما بها من إبهام .

وشمل أيضاً ما دل على الزمان بجوهره كأمس ، وغد حيث أن المراد الدلالة بحسب الهيئة (١) .

وبعد فهذه هى أهم التعريفات الاصطلاحية للاسم ، وقد ذكرتها مراعيةً الترتيب الزمنى بين قائليها ، متوخية الدِّقَّة فى ذكر ما وجه إلى أغلبها من انتقادات ، ومدليةً بدلوى فى التعليق والرد على البعض منها .

وفيما يلى أذكر الأسس المنهجية التى قامت عليها هذه التعريفات .

يقول الدكتور محمود أحمد نحلة : الحق أننا إذا تتبعنا ما ذكره النحاة من تعريفات وخصائص للاسم استطعنا أن نصل إلى عدد من الأسس المنهجية التى يقوم عليها تحديدهم لمفهوم الاسم وهذه الأسس فيما يلى نرى .

---

(١)شرح الحدود فى النحو للفاكهى ص ٩٢ ، ٩٤ بتصرف .

١- الأساس الاستبدالى .

بأن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس فى سياقٍ لغوىٍ صحيحٍ وهذا الأساس نافع على وجه الخصوص فى تحديد إسمية أنَّ وصلتها ، والموصول وصلتهَ ، وكلمات الاستفهام ، والإشارة ، والضمائر .

٢- الأساس التوزيعى .

بأن يسبق الكلمة دون فاصلٍ حرفاً من حروف الجر ، أو من حروف النداء، أو لام الابتداء ، أو أل التى تفيد التعريف ، أو اسم من أسماء الإشارة أو يلحق بها تنوين التمكن ، أو ياء النسب ، أو ألف الندبة .

٣- الأساس الوظيفى .

بأن تقع الكلمة مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً ، أو تُوصفُ أو يبدلُ منها اسم صريح ، أو يعود عليها ضمير أو تُتم مع اسمٍ آخر كلاماً.

٤- الأساس التصرفى .

بأن تثنى الكلمة ، أو تجمع تصحيحاً ، أو تكسيراً ، أو تُصغر ، أو تؤنث .

٥- الأساس الدلالى .

بأن تدل الكلمة على معنىً فى نفسها من غير اقترانٍ بزمانٍ محصلٍ أى: ماض ، أو حاضر ، أو مستقبل (١) .

---

(١) فى المصطلح النحوى الاسم والصفة ص ٣٣ : ٣٥ بتصرف .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشـــرف المرســـلين ، وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومـــن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلمً تسليماً كثيراً .

وبعد ،،،

فقد انتهيت بحمد الله وتوفيقه من إعداد هذا البحث وقد توصلت مـــن خلاله إلى النتائج الآتية .

أولاً : أن الكلمة تنقسم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ لأن المعـــانى ثلاثة ذات وهى الاسم يخُبر عنه ، وخبر عن تلاك الذات وهو الفعل، وواسطة بين الاسم والفعل وهو الحرف ولا رابـــع لهـــذه القســـمة العقلية .

ثانياً : أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام ماضٍ ، مضارع ، وأمر وهو الصـــواب خلافاً لكوفيين الذين أسقطوا فعـــل الأمـــر وجعلـــوه مقتطعـــاً مـــن المضارع.

ثالثاً : أن للفعل علامات متعددة منها اللفظية ، ومنهـــا المعنويـــة ، فأمـــا اللفظية فمنها : دخول قد ، والسين ، وسوف وهى علامات ترد فـــى أول الفعل.

ومنها : التصريف ، وهوّ علامة ترد فى تضاعيفة ، ومنها (علامات ترد فى آخر الفعل) : وهى تاء الفاعل ، وتاء التأنيث ، وياء المخاطبة ونونى التوكيد الثقيلة والخفيفة.

أما العلامات المعنوية فهى دلالة الفعل بأنواعه الثلاثة على الحدث والزمان .

رابعاً : أن الحرف سُمىّ حرفاً لعدة أسباب : أنه حدُ منقطع الصوت ، أو لأنه جهة الكلام ، أو لأنه يرد فى أول الكلام وأخره فهو حد الكلام ، أو لانحرافه عن الاسم والفعل ، أو لأنه وصلة بين الاسم والفعل فهو كالطرف لهما وغير ذلك .

خامساً : أن الحرف ينقسم انقساماتٍ متعددةً باعتباراتٍ مختلفةٍ ، فتنقسم من حيث الإعمال والإهمال عاملة وهى التى تؤثر فيما دخلت عليه رفعاً أو نصباً ، أو جراً ، أو جزماً ، ومهملةً وهى : غير المختصة التى تؤثر فيما بعدها .

وتنقسم من حيث الاختصاص وعدمه إلى حروف مختصة وغير مختصة ، فأما المختصة فمنها ما يختص بأسماء فيعمل فيها الجر كأحرف الجر ، أو الرفع والنصب ككان وأخواتها .

ومنها : ما يختص بالأسماء ولا يعمل كلام التعريف ، ومنها : ما يختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم كـ (لم) أو النصب كـ (لن) ، ومنها: ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كـ (قد ، والسين ، وسوف) ومنها غير المختصة فنحو : هل : لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال ؛ فهى حرف مشترك بينهما .

سادساً : أن الحرف ليس له علامة يتميز بها ؛ لأنه واسطة بين الاسم والفعل.

سابعاً : أن بين البصريين والكوفيين خلافاً فى اشتقاق الاسم هل هو من السمو ؟ أو هو الوسم ؟ .

فذهب البصريون إلى الأول ، وذهب الكوفيون إلى الثانى .

وأن الرأى الراجح منهما إنما هو رأى البصريين : وذلك نظراً لقوة العارضة فيما استدل به البصريون من ناحيةٍ ، ولكثرة أدلتهم فى مواجهة دليلى الكوفيين من ناحيةٍ ثانيةٍ وقد استدلوا على أن المحذوف لام الكلمة (الواو) لا فاؤها (وسم) - كما زعم الكوفيون - بالاشتقاق . والتصغير، والجمع وهذه الأشياء ترد الكلمات إلى أصولها ، كما استدلوا بالتعويض عن اللام المحذوفة بهمزة الوصل ولو كانت الفاء كما زعم الكوفيون لعوض عنها بالتاء كما فى (عدة ، وزنة) ، كما استدلوا أيضاً بمجيئها على (فُعَل) (سُمَى) ولامها واو تحركت باعتبارها حرف الإعراب وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف تخلصاً من التقائها ساكنةً مع التنوين .

ثامناً : أن الاسم فى اشتقاقاته اللغوية يدور حول العلو والسمو والرفعة .

وأنه إنما سمى اسماً لأنه سما على نظيريه الفعل والحرف ، ولأنه يخبر عنه ويخبر به، والفعل يخبر به فقط والحرف لا هذا ولا ذاك ، فقد سما بذلك عنهما .

تاسعاً : أن ابن مالك قد قدمه على نظيريه فى ألفيته وقد علل لذلك العلماء بعلل متعددة منها : حصول الكلام من نوعيه دونهما . ومنها : أن الكلام الذى يحسُن السكوت عليه لا يخلو منه ، وقد يخلو من

نظيريه، ومنها : أن الفعل فرع على الاسم ويمكن الاستغناء عنه بعكس الاسم فلا يمكن الاستغناء عنه .

عاشراً : أن للاسم علامات متعددة للاسم منها ماهو لفظى ، ومنها ماهو معنوى واللفظية منها ما يقع فى أوله : كلام المعرفة ، وحروف الجر ، والنداء ، ومنها : ما يقع فى حشوه : كالتصغير ، وألف التكسير ، والنقصان الذى يطرأ عليه لعلةٍ صرفيةٍ معينةٍ ، والإضمار أيضاً ، ومنها ما يقع فى آخره : كالتنوين ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وعلامة جمع المؤنث السالم (الألف والتاء) وألفى التأنيث المقصورة والممدودة ، وياءى النسب ، والنعت ، والإخبار عنه (الإسناد)، والترخيم .

وأن الإضافة علامة ترد فى أوله (المضاف) وفى آخره (المضاف إليه) .

وأما العلامات المعنوية ، فهو وقوعه فاعلاً ، ومفعولاً ، ومبتدأ ، وخبراً ، ومجروراً ونحوها .

حادى عشر : أن فى الاسم خمس لغات : اسِمْ ، اُسْم ، سِمْ ، سُم ، سُمَىً .

ثانى عشر : أن سيبويه لم يُعرِّف الاسم تعريفاً اصطلاحياً ، وإنما اكتفى عندما ذكره بذكر أمثلة له هى (رجل ، وفرس ، وحائط) ، ولم يكن ذلك على سيبويه ببعيد ، ولعل الذى منعه من ذلك المشكلات والانتقادات المتعددة التى وجهت إلى ما تلاه من تعريفات اصطلاحية للاسم .

وقد لوحظ على هذه الأمثلة : أنها ثلاثية ، ولعله يقصد ذلك قصداً ؛ لأن الثلاثى أكثر مفردات اللغة شيوعاً ، كما لوحظ أنها نكرة عرفها النحاة باسم الجنس ، وهى أخف أبنية الثلاثى ، كما لوحظ أن الأستاذ هارون قد وضح المثال الثالث (حائط) وهو ثلاثى مزيد بين معقوفين دليلاً منه على أن هذا المثال ليس من كلام سيبويه .

وذهب أحد الباحثين إلى أنه ليس من كلامه أيضاً لأنه لو كان مقصد سيبويه أن يطلق الرجل على ما يعقل ، والفرس على الحيوان ، والحائط على الجماد ، لكان عليه أن يذكر مثالاً للنبات ، أما وأنه ليفعل ذلك فليست هذه الكلمة من نصه .

ثالث عشر : أن العلماء بعد سيبويه قد عرفوا الاسم تعريفات تنيف على سبعين تعريفاً وقد حصرت الدراسة فيها فى أهم التعريفات وقد لاحظت على هذه التعريفات أن منها ما يقوم على أساسٍ توزيعيٍ بأن يحدد الاسم فى إطار ما يسبقه دون فاصل كأن يسبق حرف جر ، أو أداة نداء ، أو لام ابتداء ، وما يلحقه أيضاً كياء النسب المشددة والتنوين وغيرهما .

ومنها ما قام على أساسٍ تركيبىٍ كأن يقترن الاسم بوصفٍ ، ومنها ما يقوم على أساسٍ تقريبىٍ كما وصف بذلك تعريف المبرد .

ومنها قام على أساسٍ استبدالى وذلك بوقوع الاسم موقع اسم الجنس فى سياقٍ لغويٍ صحيحٍ ، وذلك نحو : الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة وغيرها .

ومنها قام على أساسٍ توظيفى بأن يقرن الاسم بما يؤديه مـــن دور إعرابى فى الجملة كأن يقع فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً وغير ذلك .

ومنها ما قام على أساسٍ صرفىٍّ بأن ينص فى التعريف على تثنيـــة الاسم ، أو جمعه جمعاً صحيحاً أو جمع تكسيرٍ ، أو تصغيره ، أو النســـب إليه ، أو تأنيثه .

ومنها ما قام على أساسٍ دلالىٍّ بأن ينص فى تعريف الكلمـــة علـــى دلالتها على المعنى غير المقتـــرن بأحـــد الأزمنـــة الثلاثـــة (الماضـــى ، والمضارع ، والأمر) .

رابع عشر : انطلاقاً من النتيجة السابقة والأســـس التـــى قامـــت عليهـــا التعريفات الاصطلاحية للاسم يمكننا أن نقول : إن سيبويه قد تـــرك تعريف الاسم اصطلاحاً لأنه قد حضر فى ذهنه كل هذه الأسس التـــى قامت عليها التعريفات السابقة ، وقد ذكر الأمثلة التـــى لـــو طبقنـــا عليها هذه الأسس لصدقت عليها والله - تعالى - أعلم .

وبعد،،،

فتلك أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحـــث أســـأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن أكون قد وُفِّقت فى إعداد هذا البحـــث ، وفـــى النتائج التى استخلصتها منه .

والله ولى التوفيق

د. شريفة زيادة البغدادى

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : أصول اللغة .

١- الصاحبى فى فقه للغة وسنن العرب فى كلامها لأبى الحسين أحمد بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربيـــة فيصـــل عيسى البابى الحلبى .

٢- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالى ، قراءة وتقديم وتعليـــق خالد فهمى تصدير د. رمضان عبد التـــواب ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخابجى القاهرة .

ثالثاً : التراجم .

٣- الأعلام أشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين ، لخير الـــدين الزركلى ١٩٨٦م ، دار العلم للملايين بيروت لبنان .

٤- إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطىّ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٦٢هـــ ، دار الكتب المصرية .

٥- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون علـــى أســـامى الكتـــب والفنون لإسماعيل باشا محمد بن سليم البابى ، دار الفكر .

٦- البلغة فى تراجم أئمة النحو ولغة لمجد الدين يعقوب بن مجـــد الـــدين الفيروزآبادى ، تحقيق محمـــد المصـــرى ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م ، منشورات مركز المخطوطات والتراث .

٧- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للعماد الحنبلى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٨- الضوء اللامع فى أعلام القرن التاسع لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ١٩٨١م ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٩- طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطى ١٩٧١م ، دار الكتب ، مكتبة وهبة القاهرة .

١٠- الفهرست لابن النديم ، ضبط وشرح د. يوسف على الطويل وضع فهارسه أحمد شمس الدين ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

١١- فوات الوفيات والذيل عليه لمحمد بن شاكر الكتبى ، تحقيق د. إحسان عباس حاجى خليفة لطبقة الثالثة ، دار صادر بيروت لبنان .

١٢- كشف الظنون عن أسامى الكتب والظنون لحاجى خليفة ١٦٣٠هـ- ١٩٨٣م ، دار المعرفة للطباعة بيروت .

١٣- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان .

١٤- الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى ١٩٨٠م ، الطبعة الثانية استانبول .

١٥- وفيات الأعيان وأنباه الزمان لأبى العباس شمس الدين محمد بن أبى بكر بن خلكان تحقيق د. إحسان عباس ١٩٨٤م ، دار الثقافة بيروت لبنان .

رابعاً : الحديث .

١٦-سنن ابن ماجة للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، خرج أحاديثه د. مصطفى حسين الذهبى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، دار الحديث القاهرة .

١٧-صحيح البخارى لشيخ الحفاظ إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة بن بردزيه البخارى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، مكتبة الإيمان المنصورة .

١٨-صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحاج القشيرى ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، الطبعة الأولى ، دار الحديث القاهرة .

١٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة القاهرة .

٢٠-مسند الحميدى لعبد الله بن الزبير أبى بكر الحميدى ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، مكتبة المتنبى القاهرة .

خامساً : الدواوين .

٢١-ديوان لبيد بن ربيعه العامرى ط دار صادر بيروت توزيع دار صعب .

سادساً : المعاجم .

٢٢- البلدان لشهاب الدين أبى عبد الله ياقوت الحموى الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان .

٢٣- التعريفات معجم فلسفة منطقى صوفى فقهى لغوى نحوى للشريف الجرجانى على بن محمد ابن على بن السيد الزينى أبى الحسينى الجرجانى الحنفى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٢٤- تهذيب اللغة لأبى منصور بن أحمد الأزهرى ، تحقيق متعددين ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة بيروت .

٢٥- القبائل العربية القديمة والحديثة للدكتور عمر رضا كحالة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٧م ، الطبعة الخامسة مؤسسة الرسالة بيرون لبنان.

٢٦- الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى ، أعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، محمد المصرى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م ، الطبقة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٢٧- لسان العرب لجمال الدين بن منظور دار المعارف .

٢٨- مجمل اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق زهير عبد المحسن ١٤٠٦هـ - ١٩٧٠م ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٢٩- المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومى ، المكتبة العلمية بيروت لبنان.

سابعاً : النحو .

٣٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلس ، تحقيق د. رجب عثمان مراجعة د. رمضان التواب ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، مكتب الخانجى القاهرة .

٣١- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد القرشى الكيشىّ تحقيق د. عبد المحسن على البرقانى د. محسن سالم العميرى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، الطبعة الأولى المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى .

٣٢- أسرار العربية لعبد الرحمن عُبيد الله الأنبارى تحقيق ودراسة محمد حسين شمس الدين ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٣٣- الأشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٣٤- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بنِ سهل بن السرَّاج ، تحقيق عبد الحسين الفتيلى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٣٥- أمالى ابن الحاجب لأبى عمرو وعثمان بن عمر ، تحقيق ودراسة د. فخر صالح سليمان قدارة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، دار الجيل بيروت لبنان .

٣٦- أمالى ابن الشجرى لهبة الله بن على بن محمد المعروف بابن الشجرى، حقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، الطبعة الأولى مكتبة الخانجى القاهرة .

٣٧- ألفية الآثارى كفاية الغلام فى إعراب الكلام لزين الدين شعبان بن محمد بن داود الآثارى سنة ٨٢٨هـ تحقيق د. محمد السعيد محمد عامر ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى .

٣٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين عبد الرحمن ابن أبى سعيد الأنبارى ، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٣٩- أنموذج الزمخشرى لمحمود بن عمر الزمخشرى شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن ١٤٠٦ه -١٩٩٥م ، الطبعة الأولى .

٤٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ١٤١٥هـ - ١٩٤م ، المكتبة المصرية بيروت .

٤١- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب أبى عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى المعروف بابن الحاجب النحوى ، تحقيق وتقديم د. موسى بناى العليلى ١٤٠٢هـ - ١٩٩٨م ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية العراقية لجنة إحياء التراث الإسلامى .

٤٢- تجديد النحو للدكتور شوقى ضيف دار المعارف .

٤٣- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلس ، تحقيق د. حسن هنداوى ١٤١٩هـ - ١٩٨م ، دار القلم دمشق .

٤٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك فى لنحو لجمال الدين بن مالك تحقيق محمد كامل بركات ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م ، الطبعة الأولى ، دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع .

٤٥- التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى اليحصبى للشيخ خالد لأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٤٦- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد لجمال الدين بن هشام تحقيق السيد تقى عبد السيد ١٤٠٦هـ .

٤٧- الجامع الصغير فى النحو لجمال الدين بن هشام الأنصارى تحقيق وتعليق د. محمود الهرميل ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، مكتبة الخانجى القاهرة .

٤٨- الجمل فى لنحو لعبد القاهر الجرجانى ت ٤٧١هـ ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيرون لبنان .

٤٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى صنعه الحسن بن قاسم المرادى ، تحقيق فخر الدين قباوة الأستاذ محمد نديم فاضل ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٥٠- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الخضرى ، تحقيق يوسف اللقانى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، دار الفكر .

٥١-حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد العينى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية بالحسين .

٥٢-شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهوارى علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهد ووضع فهارسه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر المكتبة الأزهرية .

٥٣-شرح ألفية ابن مالك الناظم بدر الدين جمال الدين بن مالك ، منشورات ناصر خسرو بيروت لبنان .

٥٤-شرح التسهيل لجمال الدين بن مالك تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى المختون ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩١م ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٥-شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) لعلى بن عبد المؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلى تحقيق د. صاحب أبو ضباح .

٥٦-شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأدب تحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محى الدين عبد الحميد ، الإدارة العامة للجامع الأزهر .

٥٧-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدى ، مطبعة الأمانة .

٥٨-شرح عيون الإعراب لأبى الحسن على بن فضال المجاشعى تحقيق وتعليق د. عبد الفتاح سليم ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، الطبعة الأولى دار المعارف .

٥٩-شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك ، تحقيق على محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٠-شرح كتاب الحدود فى النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهى تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميرى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مكتبة وهبة القاهرة .

٦١-شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى تحقيق وتعليق د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمى حجازى ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، ١٩٨٦م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦٢-شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام الأنصارى ، لأبى حيان الأندلس ، تحقيق صلاح أبو روای ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مكتبة الكونجرس .

٦٣-شرح المفصل لموقف الدين بن يعيش ، مكتبة المتنبى القاهرة .

٦٤-شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على عمر بن محمد الأزدى الشلوبينى ، دراسة وتحقيق د. تركى بن سهو بن نزال العتبى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٦٥-شرح المقدمة النحوية للشعرانى للشيخ أحمد عبد الفتاح الملوحى ١٠٨١ - ١١٨١هـ ، دراسة وتحقيق د. فتحى على حسانين ١٤١٠هـ - ١٩٨٠م ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

٦٦-شرح ملحة الإعراب لأبى محمد القاسم بن على الحريرى تحقيق د. بركات يوسف هبود ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية صيدا بيروت .

٦٧-شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله بن محمد بن عيسى السلسيلى ، تحقيق الشريف عبد الله بن الحسينى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، الطبعة الأولى ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة المعابدة .

٦٨-العلل فى النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق ٣٨١هـ تحقيق مها مازن المبارك ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ، دار الفكر دمشق سورية .

٦٩-فى اللمع العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقق حامد المؤمن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، الطبعة ألأولى عالم الكتب ، مكتبة النهضة .

٧٠-فى المصطلح النحوى الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية د. محمود أحمد نحلة ومعه ترجمة لبحث فارنرديم (الاسم والصفة عند النحاة) ١٩٩٤م ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية .

٧١- الكتاب لسيبويه أى بشر عمر بن عثمان بن قنبر شرح ودراسة وتحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى ، دار الجيل بيروت لبنان .

٧٢- كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان بن الحيدرة اليمنى تحقيق هادى عطية مطر ١٩٨٤م ، الطبعة الأولى ، الإرشاد بغداد .

٧٣- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية د. حلمى خليل ١٩٨٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٤- الكناش فى لنحو الصرف لأبى الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل ابن علىّ ، تحقيق د. على الكبيسى ، د. صبرى إبراهيم ، أ . عبد العزيز مطر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة .

٧٥- اللباب فى علل النباء والإعراب لأبى البقاء عد الرحمن بن الحسين العكبرى ، تحقيق غازى طليمات ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفكر المعاصر .

٧٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ، لبهاء الدين بن عقيل تحقيق د. محمد كامل بركات ١٤٠٠هـ - ١٩٨٩م ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى السعودية .

٧٧- معانى الحروف لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ملتزم الطبع والنشر دار نهضة مصر الفجالة القاهرة .

٧٨- مفتاح الإعراب للشيخ محمد بن على بن موسى الأنصارى دراسة وتحقيق محمد عامر أحمد حسن ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥م .

٧٩- المفصل فى علم العربية لمحمود بن عمر الزمخشرى الطبعة الثانية ، دار الجيل ببيروت لبنان .

٨٠- المقتصد فى شرح الإيضاح لأبى على الفارس لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دار المجلد العربى .

٨١- المقتصب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م القاهرة ، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامى .

٨٢- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى تحقيق أحمد شمس الدين ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، منشورات محمد على بيضون الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــــــة :	٣
المبحث التمهيدى : من أقسام الكلمة الفعل والحرف وأهم ما يتعلق بهما من أحكام ، وينقسم إلى ثلاثة مطالب .	٨
المطلـــــب الأول : تعريف الكلمة وأقسامها .	٩
المطلـــب الثـــانى : الفعل وأهم ما يتعلق به من أحكام .	١٣
المطلـــب الثالـــث : الحرف وأهم ما يتعلق به من أحكام .	٢١
الفصـــــل الأول : الاسم اشتقاق وتعريفه اللغـوى وأمـور خاصة به . وينقسم إلى مبحثين :	٢٨
المبحـــــث الأول : الخلاف فى اشتقاق الاسم .	٢٨
المبحـــث الثـــانى : تعريف الاسم فى اللغة ، وسبب تسميته ، وعلة تقديمه وعلاماته واللغات الـواردة فيه ، وينقسم إلى مطلبين :	٣٥
المطلـــــب الأول : تعريف الاسم فى اللغة وسـبب تسـميته وعلة تقديمه.	٣٥
المطلـــب الثـــانى : علامات الاسم واللغات الواردة فيه .	٣٩

الموضوع	الصفحة
الفصـــل الثـــانى: أهم التعريفات الاصطلاحية للاســم ومــا وجه إليها من انتقادات . وينقســم إلـــى مبحثين :	٥٨
المبحـــث الأول : الاسم عند سيبويه ومن حذا حذوه .	٥٨
المبحـــث الثـــانى : الاسم اصطلاحاً بعد سيبويه .	٦٤
الخاتمـــــــة :	١٠١
ثبت المصادر والمراجع.	١٠٧
فهرس الموضوعات .	١١٩